مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

الأحاديث التي أُعلت باختلاف متونها في كتاب «العلل» لابن أبي حاتم نماذج تطبيقية من خلال كتاب الطَّهارة(*)

د/ جعفر بن عبدالمحسن بن عمر الشيبي
أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية
الكلية الجامعية بأملج – فرع جامعة تبوك
j-alshibi@ut.edu.sa

*) تاريخ تسليم البحث 5/2/2023 تاريخ قبوله للنشر 9/3/2023
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

الأحاديث التي أُعلت باختلاف متونها في كتاب «العلل» لابن أبي حاتم نماذج تطبيقية من خلال كتاب الطَّهارة

د/ جعفر بن عبدالمحسن بن عمر الشيبي
أستاذ مساعد – قسم الدراسات الإسلامية
الكلية الجامعية بأملج – فرع جامعة تبوك

ملخص البحث

تناول هذا البحث **نماذج من الأحاديث التي أُعلت باختلاف متونها مع اتحاد مخرجها**، وقد اختار الباحث ثلاثة نماذج من كتاب العلل لابن أبي حاتم من باب الطهارة، وتناولها بالبحث والدراسة والتحليل، مستعينا بكلام أهل هذا الفن ومناهجهم في تعليل الأحاديث، وهدف البحث إلى إبراز منهج العلماء الدقيق في قبول الحديث والحكم عليه سندا ومتنا، وكيف أنهم لا يقتصرون في تعليل الأحاديث على النظر في الإسناد دون المتن، وظهر من خلال البحث أنهم يعللون متون الأحاديث ويرجحون بعضها على بعض، ويتطلبون لذلك علة في الإسناد، ويسندون الخطأ إلى من هو أهله من الرواة وإن كان ثقة، فالثقة قد يخطئ ويهم، فاتضح لنا أنَّ المنهج النَّقدي عند أئمة العلل شامل للأسانيد والمتون لا كما زعم المستشرقون ومن قلَّدهم من جهلة المسلمين أنَّ المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون.

وقد أبان الباحث في بحثه عن معاني مفرداته وما يتعلق بجذورها اللغوية والمصطلحية، وذكرت نماذج تطبيقية من علل المتون، وحددت المدار، وصورت الخلاف في المتن، وخرجت أوجه الإسناد على مقتضى صناعة التَّخريج، ودرست أسانيد أوجه الخلاف، ثم كان النَّظر في الخلاف على حسب ما تقتضيه القرائن سواء من ناحية الجمع بين الأوجه، أو الترجيح فيما بينها، ثم حكمت على المرويات من وجهها الرَّاجح، وذكرت نماذج تطبيقية مصورة لعناية أئمة النَّقد الحديثي بعلل المتون، وعلى رأسهم أبو حاتم الرازي وابنه عبد الرَّحمن وأبو زُرعة الرازي، وذلك من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم، ثم ذيلت البحث بخاتمة وفهرس بأهم المصادر والمراجع.

وظهر من خلال البحث أنَّ علم العلل من أدق علوم الحديث وأغمضها ولا يمكن للمشتغل فيه أن يتوصل إلى نتائج هي أقرب إلى الصَّواب، إلا باستفراغ الوسع في جمع الطرق من مصادرها المختلفة، ويستلزم هذا وجود أكبر قدر ممكن من مصادر السُّنة مطبوعها ومخطوطها عند الباحث والوقوف على أقوال العلماء، والتبصر في أحوال الرِّجال جرحًا وتعديلًا، والتَّنبه إلى بعض الأمور التي قد تخفى، كأن يكون الرَّاوي ثقة في بعض الشُّيوخ، أو من أكثرهم ملازمة له، وأنَّ الأخطاء في الأسانيد أكثر من الأخطاء في المتون؛ لأنَّ الأسانيد مُتشابهة متداخلة بخلاف المتون، وأنَّ إعلال الأئمة للأخبار مبني في الغالب على الاختصار والإجمال والإشارة فيقولون مثلًا: «الصَّواب رواية فلان»، أو «رواية فلان أشبه»، ولا يذكرون الأدلة والأسباب التي دعتهم إلى ذلك القول؛ لأنَّ كلامهم في الغالب موجَّهٌ إلى أناس يفهمون الصِّناعة الحديثية، والعلل، فيدركون المراد بمجرد إشارة الإمام.

الكلمات المفتاحية: الأحاديث، العلل، الطهارة.

The Hadiths Defected Due to Different Texts in the Book ''Al-Elal (Defects)'' by Ibn Abi Hatem: Applied Models from the Book of ''Teharat (Purity)''

Dr. Ja'afar Bin Abdul Mohsen Bin Omar Al Shaibi
Assistant Professor, Department of Islamic Studies,
Amlag University College Tabouk University, KSA

Abstract:

This study deals with some models of hadiths that were flawed due to their different texts with the union of their director, and the researcher have chosen three models from Ibn Abi Hatim's Book of "Al-Elal" (the Defects) from the chapter of purity, and dealt with them through investigation and analysis, using the words of the people of this art and their methods in explaining the hadiths. The aim of this study is to highlight the accurate method of scholars in accepting the hadith and judging its text and the chain of narrators from the prophet, and how they do not confine themselves in explaining the defects of hadiths away from the chain of transmission without the text. The research has shown that the expert of hadith justify the hadith texts and give preference to some of them over others, and they require a defect for this in the chain of transmission. They attribute the error to those who are worthy of the narrators even if he is trustworthy. Yet, trustworthy narrator may err, so it has become clear to us that the critical approach of the Imams of defects is inclusive of chains of narrators and texts, not as the orientalists and those who imitated them among the ignorant Muslims claimed that the hadith scholars did not pay attention to the criticism of texts of hadiths.

The researcher has explained in this study the meanings of his vocabulary and what is related to the linguistic and terminological roots, and mentioned applied models of the defects of the texts. The researcher identified the core of the problem, depicted the dispute over the text, and the aspects of narration came out according to the needs of the hadith's later transmission. This study has investigated the transmission the aspects of the dispute. Then investigating the dispute according to the clues, whether in terms of combining aspects, or balancing them. Then it judged the narratives from the most correct opinion, and mentioned applied models of the care of the Imams of modern criticism of Hadith over the defects of the texts, headed by Abu Hatem Al-Razi and his son Abdul Rahman and Abu Zur'ah Al-Razi, through the book of Defects by Ibn Abi Hatem. Finally, the research has been finalized with a conclusion and an index of the most important sources and references.

The study has concluded that the science of Defects is one of the most accurate and obscure sciences of hadith, and the one who works in it cannot reach results that are closer to the truth, except by exerting the effort to collect the data from the various sources. This requires the presence of the largest amount of the printed and manuscript sources of the Sunna for the researcher. Moreover, there is an urgent need to analyze the scholars' opinions and the conditions of the narrators of hadith in terms of discrediting and rehabilitating. One should be alert to some hidden matters, such as the narrator being trustworthy for some Sheikhs of hadith, or one mostly attached to them. The errors in the text of the chain of narrators are more than the errors in the texts. This is because the chains of narrators are similar and intertwined, unlike texts. The Imams' reasoning for the narrating is mostly based on abbreviation, brevity, and referring; so they say for example that "the correct narration is the narration of so-and –so" or "the narration of that one is likely", without stating the reasons that encouraged them to say so. This is because their address is mostly addressed to people who understand the science of Hadith and the hidden defects. Accordingly, they understand the topic the moment they had a clue the Imam in Hadith.

Keywords: Hadiths, Defects, Purity.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله مُتمّم النِّعم والإحسان، ومُعلم الحكم للإنسان، والذي نوَّر بكتابه القلوب، وأنزله في أوجز لفظ، وأعجز أسلوب، والصَّلاة والسَّلام على لبِنة التَّمامِ، وبدر التَّمام، ومِسك الختام، صلاةً مُتصلةَ البقاء والدَّوام، وعلى أصحابهِ الغُرِّ الميامين وآله الطاهرين، وسَلِّم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فإنَّ علم العلل من أشرف علوم الحديث وأدقها، ولم يتكلم فيه إلا القليل من الأئمة الحفاظ النُّقاد، وهو علم نافع يحتاج إلى الصَّبر عليه لفهمه واتقانه، وليعلم أن معرفة علم العلل من أصعب علوم الحديث؛ لأنه يحتاج إلى كثرة اطلاع وسعة حفظ وإكثار النَّظر في السؤلات والرِّجال وكتب العلل، وقد كان الحافظ ابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥هـ، ينعي في زمانه هُجران هذا العلم مع إمامته وتضلعه فيه، وتصانيفه كشرح العلل للترمذي، وكفتح الباري شاهدة بإمامته وأيضًا يقول هذا مع وجود الأئمة الكبار كالمزي، ومغلطاي، والبرزالي، والذَّهبي، وابن كثير، وابن عبد الهادي، والعراقي – رحمهم الله جميعًا– يقول: «كذا الكلام في العلل والتواريخ قد دونه أئمة الحفاظ، وقد هجر في هذا الزَّمان ودرس حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التَّصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جدًّا. وقد كان السلف الصالح، ومع سعة حفظهم، وكثرة الحفظ في زمانهم، يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا الذي هجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها، ولم يبق منها إلا ما كان مدونًا في الكتب، لتشاغل أهل هذا الزَّمان بمدراسه الآراء وحفظها؟» أهـ[1]. قلت: فكيف بزماننا هذا؟! فنسأل الله العافية.

وعندما كنت في مرحلة الدراسة الجامعية وكنت أتصفّح كتاب العلل لابن أبي حاتم –رحمه الله تعالى– وقفت على عبارات صَعُبَ عليّ فهمُها وخصوصًا عندما يجيب بقوله: «لا يجيء» أو «لا يشبه» أو «لا يشبه أحاديث الثقات» إلى آخره، وكانت العناية متوجهه إلى علل الأسانيد باختلاف صورها ولا أجد من المعاصرين إلا في النَّادر من يُنبه على علل المتون، وكيفية التصور الدَّقيق لها؛ فأحببت أن أخوض لجج هذا الفن في أدق مسالكه سائلًا المولى عز وجل التوفيق والسداد، وانتقيت بعض النماذج لأدلل بهما على صنيعي، من خلال كتاب الطهارة، ووُسِم البحث بـ: «**الأحاديث التي أُعلت بالاختلاف في متونها في كتاب العلل لابن أبي حاتم نماذج تطبيقية من خلال كتاب الطهارة**».

الدِّراسات السَّابقة حول البحث:

لم أقف على دراسة بهذا العنوان ولكن توجد دراسات متعددة عن الاختلاف على الراوي في الأسانيد ومنها رسائل جامعية:

– "علل الحديث لابن أبي حاتم دراسة وتحقيقًا" للدكتور محمد بن تركي بن سليمان التركي، وهي رسالة دكتوراه تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

– "**قرائن الترجيح أو الجمع عند الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين في الروايات المختلف فيها في كتاب «علل الحديث» للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ. دراسة نظرية وتطبيقية**".

(١) يُنظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٤٦/١).

ويلاحظ على غالب الرِّسائل العناية بالاختلاف على الرُّواة في الإسناد من جهة الوصل والإرسال أو الرفع والوقف والزيادة والنقصان إلى أخره.

وأيضًا توجد دراسات متعلقة بذات الموضوع ومنها:

"**الأحاديث المعلّة بالاختصار عند ابن أبي حاتم في كتاب العلل**" للدكتور إقبال على عبد الله العنزي، وهو بحث لم يتطرق إلى صميم الموضوع، وتوجد أبحاث أخرى تطرقت لموضوع نقد المتن ككتاب "**رد الحديث من جهة المتن**" للدكتور معتز الخطيب، وهو من مطبوعات الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

وأيضًا بحث بعنوان "**نقد المتون في كتب علل الحديث جمع ودراسة**" للباحث سلطان بن فهد الطبيشي، وهي رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور عبد الله بن مرحول السوالمه سنة ١٤٢٨هـ، جمع فيه الباحث أحاديث معلّة في متونها من أشهر كتب العلل كعلل الإمام أحمد، والتمييز لمسلم بن الحجاج، والعلل الكبير للترمذي، وعلل ابن أبي حاتم والعلل للدارقطني، وتناول فيه موضوع علل المتون بشكل لا بأس به، ولكن باختصار شديد في أغلب الأحيان، وقد أتى الباحث بنماذج تخدم موضوع بحثه، وساق كلام أئمة النقد الحديثي كابن المديني ومسلم وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين والدارقطني.

منهج العمل في البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي في دراسة نماذج من الأحاديث التي أُعلت في متونها مختارة من كتاب الطهارة من كتاب العلل لابن أبي حاتم، وسرت في البحث والدراسة على النحو الآتي:

أُخرّج الأحاديث وأصوّر الخلاف بدقة، مع العناية بكلام أبي حاتم وأبي زرعة وابن أبي حاتم ثم أخرج الوجوه وأبين المتابعات للوجوه إن وجدت؛ لما يستفاد من هذه المتابعات في صناعة الترجيح، وأفصّل في دراسة الأسانيد، وأقوم بدراسة أسانيد الأحاديث ما خلا الصَّحيحين حسب قواعد وأُسس علم الجرح والتَّعديل مستأنسًا بأحكام الأئمة النُّقاد.

أضبط أسماء الرُّواة عند الحاجة ثم أقوم بدراسة الرَّاوي المختلف فيه وذلك بالرُّجوع إلى كتب الجرح والتَّعديل كـ«التاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم، وكتب الثقات كـ«معرفة الثقات» للعجلي، و«الثقات» لابن حبان، وغيرهما، وكتب الضُّعفاء كـ«كتاب الضعفاء الكبير» للعقيلي، و«الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي، و«المجروحين» لابن حبان، و«الضعفاء والمتروكين» للدارقطني وغيرها من المصادر مما يساعدني في تحرير التَّرجمة بما يتوافق ومنهج الأئمة النُّقاد.

—لم أفصل في ترجمة مشاهير الصَّحابة –رضوان الله عليهم جميعا، أما غير المشاهير فترجمت لهم باختصار، وذلك من خلال الرُّجوع إلى أمهات المصادر المعنية بهذا الباب كـ: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر، و«معرفة الصَّحابة» لأبي نعيم، و«أُسد الغابة في معرفة الصَّحابة» لابن الأثير، و«الإصابة في تمييز الصَّحابة» لابن حجر وغيرها.

وقد جاء بِناءُ البحثِ في نهايتِه مشتملا على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

أما المقدمة، وفيها بيان فكرة الموضوع، وسبب الكتابة فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

وأما المبحثان فهما:

المبحث الأول: التعريف بمفردات البحث وبيان مشتملاته، والتعريف بابن أبي حاتم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: تعريف المخالفة وبيان علل المتن، وصور الخلاف على المتن.

المطلب الثالث: تعريف موجز بالإمام ابن أبي حاتم رحمه الله.

المبحث الثاني: دراسة بعض النماذج التطبيقية، وتخريجها ودراسة وجوه الخلاف، والنَّظر في الخلاف، والحُكم على الحديث من وجهه الرَّاجح، وفيه ثلاثة نماذج.

أما الخاتمة فقد ضمنتها تلخيصاً لأهم الفوائد والنَّتائج التي ظهرت لي من خلال مُعايشة البحث، ودراسته، وبعض التوصيات.

وأخيرا وضعت فهرسا لأهم المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التَّعريف بمفردات البحث وبيان مُشتملاته

المطلب الأول: تعريف العلة في اللغة والاصطلاح:

لغة:

تطلق العلة لغة على أربعة معان، ذكر ابن فارس منها ثلاثة قائلا: (عَلَّ) الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا: تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ: عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ: ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ. فَالْأَوَّلُ الْعَلَلُ، وَهِيَ الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ. وَيُقَالُ عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: الْعَائِقُ يَعُوقُ. قَالَ الْخَلِيلُ: الْعِلَّةُ حَدَثٌ يَشْغَلُ صَاحِبَهُ عَنْ وَجْهِهِ. وَيُقَالُ: اعْتَلَّهُ عَنْ كَذَا، أَيِ اعْتَاقَهُ. وَالْأَصْلُ الثَّالِثُ: الْعِلَّةُ: الْمَرَضُ، وَصَاحِبُهَا مُعْتَلٌّ[٢] وزاد ابن منظور رابعا قائلا: وَهَذَا عِلَّة لِهَذَا أَي سبَب[٣].

قلت: فالحاصل أنها تطلق بمعنى التكرير، والعائق، والمرض، أو الضعف عامة، والسبب.

والمحدّثون يصفون الحديث المعل بأحد ثلاثة ألفاظ: مُعَل، ومُعَلَّل، ومَعْلُول. وكلها اسم مفعول. فأما «معل»: فلم ينكره أحد، بل هو محل إجماع؛ لأنه القياس. وهو أجود الألفاظ الثلاثة[٤] وأما «معلل»: فهو مستعمل بكثرة في عبارات المحدّثين[٥].

وفي الاصطلاح:

تطلق العلة اصطلاحا على ثلاثة معان:

الأول ـ وهو أخص التعريفات ـ: أن العلة عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِي حديث ظاهرهُ السلامة[٦].

وكان الحاكم أول من أشار لتعريف العلة قائلا: وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ[٧].

وعرفها ابن الصلاح بقوله: عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِي الحديث. فَالْحَدِيثُ الْمُعَلَّلُ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا[٨]، وَيَتَطَرَّقُ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْنَادِ الَّذِي رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، الْجَامِعِ شُرُوطَ الصِّحَّةِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ[٩].

وعرفها العراقي بقوله: عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ، طرأتْ على الحديثِ، فأثّرتْ فيه، أي: قدحتْ في صحتِهِ[١٠].

---

(٢) يُنظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٢/٤).

(٣) يُنظر: لسان العرب لابن منظور (٤٧١/١١).

(٤) قال السيوطي: وَالْأَجْوَدُ فِيهِ أَيْضًا مُعَلٌّ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ; لِأَنَّهُ مَفْعُولُ أَعَلَّ قِيَاسًا، وَأَمَّا مُعَلَّلٌ فَمَفْعُولُ عَلَّلَ، وَهُوَ لُغَةٌ بِمَعْنَى أَلْهَاهُ بِالشَّيْءِ، وَشَغَلَهُ، وَلَيْسَ هَذَا الْفِعْلُ بِمُسْتَعْمَلٍ فِي كَلَامِهِمْ. يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (٢٩٤/١).

(٥) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث . ت عتر (ص٨)، (ص٨٩)، في مواضع أخر. والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة (ص٥٢)، والنكت الوفية بما في شرح الألفية لبقاعي (٤٩٨/١). وغيرها كثير.

(٦) ولِكَيْ تَتَحقَّقَ العِلَّةُ . على هذا التعريف . لابُدَّ فيها من شرطين: الغُمُوض والخَفَاء، والقَدْحُ في صحَّة الحديث. يُنظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٤٧/١).

(٧) يُنظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١١٢).

(٨) قال ابن حجر: وهذا تحرير لكلام الحاكم في "علوم الحديث". يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٧١٠/٢).

(٩) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٩٠).

(١٠) يُنظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢٧٤/١).

قال البقاعي: قُلتُ: فإذا أردتَ تعريفَ المعلولِ منْ هَذَا التعريفِ، قلتَ: هُوَ الخبرُ الَّذِي فيهِ أسبابٌ خفيةٌ طرأتْ عليهِ، فأثّرتْ فِيهِ، قَالَ شيخُنا: "وأحسنُ من هَذَا أنْ يقالَ: هُوَ خبرٌ ظاهرهُ السلامةُ اطلعَ فيهِ بعدَ التفتيشِ عَلَى قادحٍ"....[11]، واختاره السخاوي، ولم ينسبه لأحد[12].

"ويمكن أن يقال بأن الحاكم إنما أعطى بعض المعالم العامة لعلم العلة، ولم يضع له تعريفا جامعا مانعا؛ إذ كلامه لا يشمل ضوابط ومقاييس العلة عند المحدثين. وفي تعريف ابن الصلاح قصور حيث لم يتناول الإشارة إلى وقوع العلة في المتن، هذا بالإضافة إلى الدور؛ حيث ورد في التعريف لفظ العلة. ويلاحظ في تعريف العراقي أن لفظة (طرأت) تشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحا فدخلت عليه العلة، لكن هذا ليس بلازم في كل حديث معلول. ولعل تعريف ابن حجر للحديث المعلّ أكثر قبولا من غيره[13].

والعلة بهذا المعنى هي مرادُ من تكلم على أهمية علم العلل ودقته وقلة من برز فيه، وهو المعنى الذي يتكلم عليه من كتب في علوم الحديث.

وهذا التعريف ينقسم إلى قسمين:

أ- الاختلافُ في إسنادِ الحديثِ كرَفْعِهِ ووقفِهِ، ووصلِهِ وإرسالِهِ، ونحو ذلك، أو الاختلافُ في متنِ حديثٍ كاختصار المتن، أو الإدراج فيه، أو تغيير المعنى، ونحو ذلك، وهذا النوعُ هو الغالبُ على "علل الدارقطني".

ب- العلةُ الغامضةُ في إسنادٍ فَرْدٍ ظاهرهُ الصحة، وهذه العلةُ الغامضةُ لا يمكن أن يوضع لها ضابط محدد؛ لأنّ لها صورا كثيرةً ومتعددةً، وفي بعضها دقة وغموض، لا يعلمها إلاّ حذاق هذا الفن، وهذا النوع يكثر في كلام النقاد المتقدمين، وهم العمدة في الكلام عليه إذْ إنهم- في الغالب- قد باشروا مكمن العلة والخطأ بأنفسهم: تارةً بسؤال الراوي ونقده مباشرةً، وتارةً بالرحلة لجمع طرق الحديث، والنظر في موضع الخطأ، وغير ذلك[14].

والثاني: وهو أعم مما سبقه: ذكره ابن الصلاح قائلا: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ اسْمُ الْعِلَّةِ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ بَاقِي الْأَسْبَابِ الْقَادِحَةِ فِي الْحَدِيثِ الْمُخْرِجَةِ لَهُ مِنْ حَالِ الصِّحَّةِ إلَى حَالِ الضَّعْفِ، الْمَانِعَةِ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضَى لَفْظِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ تَجِدُ فِي كُتُبِ عِلَلِ الْحَدِيثِ الْكَثِيرَ مِنَ الْجَرْحِ بِالْكَذِبِ، وَالْغَفْلَةِ، وَسُوءِ الْحِفْظِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَرْحِ. وسَمَّى التِّرْمِذِيُّ النَّسْخَ عِلَّةً مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ[15].

(١١) نقله عنه البقاعي في النكت الوفية (١/٥٠١).

(١٢) يُنظر: فتح المغيث (١/٢٧٦).

(١٣) يُنظر: دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور/محمد خرشافي على كتاب بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله لابن المواق. (الدراسة/١٠٤). لكنه نسب تعريف ابن حجر للعراقي. والصحيح أنه لابن حجر؛ كما تقدم نقله عن البقاعي.

(١٤) يُنظر: جهود المحدثين في بيان علل الحديث للدكتور على الصياح (ص٨).

(١٥) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٩٢). وقول الترمذي ثابت في "العلل الصغير" له (ص٧٣٦): حيث ذكر حديثَ ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مرض، وحديثَ معاوية في قتل شارب الخمر في الرابعة، ثم قال: «وقد بيَّنَّا علَّةَ الحديثين جميعًا في هذا الكتاب». وفسر الزركشي كلام الترمذي بقوله: لَعَلَّ التِّرْمِذِيّ يُرِيد أَنه عِلّة فِي الْعَمَل بِالْحَدِيثِ، لَا أَنه عِلّة فِي صِحَّته لاشتمال الصَّحِيح على أَحَادِيث مَنْسُوخَة وَلَا يَنْبَغِي أَن يجْرِي مثل ذَلِك فِي التَّخْصِيص. يُنظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/٢١٥).

وتابعه ابن رجب قائلا: «فإنما بيَّن ما قد يُستَدَلُّ به للنسخ، لا أنه بيَّن ضعف إسنادها». يُنظر: شرح علل الترمذي (١/٣٢٤).

وما قاله ابنُ الصلاح ظاهر، ففي كتابِ العلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للدارقطني أمثلةٌ كثيرةٌ تدلُ على ما قَالَ، وكذلك في تطبيقات الأئمة المتقدمين، فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل، بحيث تشمل ما قاله ابن الصلاح، والمعنى الخاص[١٦] وقد جنح الأندلسيون والمغاربة من المحدثين إلى هذه الدلالة الواسعة لمصطلح العلة[١٧].

والثالث: وهو أعم التعريفات: إطلاق اسْم الْعِلَّةِ عَلَى مَا لَيْسَ بِقَادِحٍ مِنْ وُجُوهِ الْخِلَافِ[١٨] وهو قول الخليلي؛ إذ قال: فَأَمَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْمَعْلُولُ: فَالْعِلَّةُ تَقَعُ لِلْأَحَادِيثِ مِنْ أَنْحَاءٍ شَتَّى، لَا يُمْكِنُ حَصْرُهَا فَمِنْهَا أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَاتُ حَدِيثًا مُرْسَلًا, وَيَنْفَرِدُ بِهِ ثِقَةٌ مُسْنَدًا. فَالْمُسْنَدُ صَحِيحٌ, وَحُجَّةٌ, وَلَا تَضُرُّهُ عِلَّةُ الْإِرْسَالِ[١٩].

قلت: فهذا أعم التعريفات؛ لأنه يشمل الأسباب القادحة، وغير القادحة، خفية كانت أم لا. وأخص منه التعريف الثاني فهو يشمل الأسباب القادحة الخفية، وغير الخفية فيدخل فيه انقطاع السند، وجهالة الرواة، وجرحهم بأيٍّ من أنواع الجرح. وأخص منه التعريف الأول فإنه يعنى بالأسباب القادحة الخفية فقط. اهـ.

وعليه: فالذي يظهر جوازُ إطلاق اسمِ العِلَّةِ على كلِّ قادحٍ في الحديث، سواءٌ كان ظاهرًا أو خَفِيًّا، في السند أو في المتن، غيرَ أنَّ استعمالها في العِلَّةِ الخفيَّة أجودُ بعد أنِ استقرَّ الاصطلاحُ على ذلك عند كثير من أهلِ الحديث بعد ابن الصلاح، والله أعلم[٢٠].

تنبيه: لا يلزم من الإشارة إلى وجود علة في حديث أن يكون معلا مطلقا[٢١].

كما قال العلائي في مقدمة الأحكام: «وإنَّما يقوى القول بالتَّعليل عند عدم المعارض، وحيث يجزم المعلِّلُ بتقديم التَّعليل، أو أنَّه أظهر، فأمَّا إذا اقتصر على الإشارة إلى العِلَّة فقط، بأن يقول – مثلًا – في الموصول: رواه

قلت: وقوله «وسمَّى الترمذيُّ النسخَ عِلَّةً» هو من تتمة كلام ابن الصلاح؛ كما حققه ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٧١/٢). وليس تعريفا آخر للعلة؛ كما ذهب إليه د/محفوظ الرحمن زين الله السلفي؛ حيث جعله تعريفا قائما بذاته. يُنظر: علل الدارقطني (٣٨/١).

(١٦) يُنظر: جهود المحدثين في بيان علل الحديث (ص٧).

(١٧) يُنظر: بغية النقاد النقلة (الدراسة/١٠٦).

(١٨) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٩٢).

(١٩) يُنظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١٦٠/١). قلت: ولا شك أن إطلاق الخليلي أنه إذا تعارض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف من الثقات . أن الحكم للوصل، والرفع وأنه زيادة ثقة. وصححه النووي في شرحه على مسلم (١٤١/٦). وزعم أن هذه طَرِيقَةُ الْأُصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَمُحَقِّقِي الْمُحَدِّثِينَ. اهـ. وسبقهما الحاكم في مستدركه فقال في خطبة كتابه (٤٢/١): وَأَنَا أَسْتَعِينُ الله عَلَى إِخْرَاجِ أَحَادِيثَ رُوَاتُهَا ثِقَاتٌ، قَدِ احْتَجَّ بِمِثْلِهَا الشَّيْخَانِ رَضِيَ الله عَنْهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا، وَهَذَا شَرْطُ الصَّحِيحِ عِنْدَ كَافَّةِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ مِنَ الثِّقَاتِ مَقْبُولَةٌ. اهـ. قلت: لا شك أن هذا الإطلاق فيه نظر عند التحقيق. ولذا تعقب ابن دقيق العيد مَنْ ذهب لمثل هذا قائلا: أهلُ الحديث قد يروون الحديثَ من رواية الثقاتِ العدول، ثم تقوم لهم عللٌ فيه تمنعهم من الحكم بصحته؛ كمخالفة جمعٍ كثير له، أو مَنْ هو أحفظُ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبةَ الظنّ بغلطه، ولم يجرِ ذلك على قانون واحد يُستعمَلُ في جميع الأحاديث. ولهذا أقول: إنَّ مَنْ حكى عن أهل الحديث . أو أكثرِهم: أنه إذا تعارضَ روايةُ مُرسِلٍ ومُسنِد، أو واقفٍ ورافع، أو ناقصٍ وزائد: أنَّ الحكمَ للزائد، فلم نجدْ هذا في الإطلاقَ، فإنَّ ذلك ليسَ قانونا مطَّردا، وبمراجعة أحكامهم الجزئيةِ تعرفُ صواب ما نقول، وأقربُ الناس إلى اطِّرادِ هذه القواعد بعضُ أهل الظاهر. اهـ بتصرف يسير من شرح الإلمام بأحاديث الأحكام له (٢٧/١). وقد تحدث في هذا الأمر بالتفصيل ابن رجب في شرحه علل الترمذي (٦٣٠/٢).

(٢٠) يُنظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٥٢/١)، تحت إشراف د/سعد الحميد، بتصرف يسير.

(٢١) يُنظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل بن عبدالشكور بن عباس الزرقي (ص١٢).

فلان مرسلا، أو نحو ذلك، ولا يبيّن أي الرِّوايتين أرجح، فهذا موجود في كلامهم، ولا يلزم منه رجحان الإرسال على الموصول»[٢٢].

المطلب الثاني: تعريف المخالفة وبيان علل المتن، وصور الخلاف على المتن

أولًا: تعريف المخالفة:

المخالفة في اللغة: من الاختلاف ضد الاتفاق، وكل ما لم يتساو فقد تخَالف واختلف[٢٣].

وفي الاصطلاح: لعل من أقدم من ذكر تعريفًا للمُخالفة هو أبو داود صاحب السُّنن؛ وذلك في قوله: «**الاختلاف** عندنا ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء»[٢٤]، وقال ابن الصلاح في المضطرب: "هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له"[٢٥].

وأفاد قوله: "على أوجه مختلفة" اشتراط اتحاد المخرج، إذ لو اختلف المخرج لم يكن هناك اختلافاً بين الرواة، ولذلك أئمة أهل الحديث لا يعلون حديثاً بآخر عند اختلاف المخرج[٢٦].

وعرفها بعض المعاصرين بقوله: «أن يروي الرُّواة عن شيخهم حديثًا ما، فيقع بينهم تغاير في سياق إسناده أو متنه»[٢٧].

ثانيًا: المراد بعلل المتن: أن يروي متن الحديث على وجه ويرويه آخرون على وجه يُفهم منه غير ما فُهم من الوجه الأول.

ثالثًا: صور الخلاف على المتن:

تأتي صور الخلاف على المتن في ثلاث صور كاختلافات رئيسية منها:

١. الاختلاف بالتمام والاختصار.

ويدخل في ضمن هذه الصورة الإعلال للمتن برواية الحديث بمعناه وإثباته لحكم جديد أو بالقلب لألفاظ متونه، أو بالإدراج، أو بالتصحيف، أو اختصار الحديث بتغيير معناه، ومنها التفرد بزيادة لفظة في متن الحديث ممن لا يحتمل تفرده.

٢. الاختلاف بتعارض بين مَتْنَي حديثين.

وهذا أن يأتي متن الحديث يعارض متن الحديث الآخر ويدخل ضمن هذا أيضًا الإعلال بالحس وبالمخالفة للحقائق التاريخية وقد أعل أبو حاتم الرازي بعض المرويات لمخالفتها للواقع والحس[٢٨].

---

(٢٢) يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٧٧).

(٢٣) ينظر: المحكم لابن سيده (٥/٢٠١).

(٢٤) تهذيب الكمال (٢٦/٤٣١)، وانظر المقترب في بيان المضطرب (ص:٤٠).

(٢٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص (٢٦٩).

(٢٦) المقترب في بيان المضطرب (ص: ٤٠).

(٢٧) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) د. أبو بكر كافي (ص: ٢٥٩) دار ابن حزم بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٨) ينظر: «العلل الصغير» ص: ١٣٠.

٣. الاختلاف بالزِّيادة والنَّقص.

المطلب الثالث: تعريف موجز بابن أبي حاتم رحمه الله تعالى

– اسمه ونسبه وموطنه:

هو الإمام ابن الإمام، حافظ الري وابن حافظها: عبدالرحمن بن أبي حاتم[٢٩] محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، أبو محمد التميمي الحنظلي، وهي نسبة إلى درب حنظلة بالري، كان يسكنه والده.

– نشأته وطلبه للعلم، ومكانته وثناء العلماء عليه:

كان من عادة سلف الأمة تربية أبنائهم على تقديم القرآن والعناية به قبل العلوم الأخرى، وهذا ما فعله أبو حاتم الرازي بابنه عبد الرحمن؛ كما أخبر هو عن نفسه:

قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازي الخطيب – في ترجمة عملها لابن أبي حاتم: سمعت عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول: «لم يدعني أبي أشتغل بالحديث، حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان الرازي، ثم كتبت الحديث». اهـ. وقد أثنى عليه العلماء فقال ابن أبي يعلى: «أبو محمد الإمام، ابن الإمام، الحافظ».

وقال ابن عساكر: «أحد الحفاظ، صنّف "كتاب الجرح والتعديل"، فأكثر فائدته، رحل في طلب الحديث».

وقال القزويني: «من كبار الدنيا علما وورعا».

وقال ابن نقطة: «الإمام ابن الإمام».

وقال ياقوت: «أحد الحفاظ، صنف "الجرح والتعديل"، فأكثر فائدته».

وهذه عبارة الحافظ ابن عساكر السابقة، فيبدو أنه أخذها عنه.

وقال الذهبي: «وكان بحرً ا لا تكدره الدلاء».

وقال الحافظ ابن كثير: «الحافظ الكبير، ابن الحافظ الكبير».

وقد تمكّن عبد الرَّحمن بن أبي حاتم – من خلال ملازمته لأبيه ولأبي زرعة، وكثرة رحلاته العلمية وسعة اطلاعه ورواياته – من جمع مادة علمية دفعته إلى كثرة التصنيف الذي أشار إليه يحيى بن منده بقوله: «صنف ابن أبي حاتم المسند في ألف جزء، وكتاب الزهد، وكتاب الكنى، وكتاب الفوائد الكبير، وفوائد أهل الري، وكتاب تقدمة الجرح والتعديل»، وأشار إليه أبو يعلى الخليلي بقوله: «وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف؛ في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار ...».

توفي ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في المحرم سنة سبع وعشرين وثلاث مئة، بالري، وهو في عشر التسعين، أي: وله بضع وثمانون سنة[٣٠].

---

(٢٩) ترجمت لابن أبي حام بإيجاز؛ لأن الدراسات المكتوبة عنه من الكثرة بمكان، وكل من حقق الكتاب أعني علل ابن أبي حاتم قام بدراسات وافية عن ابن أبي حاتم – رحمه الله تعالى–.

(٣٠) هذا تعريف موجز عن هذا الإمام العلم ومن أراد المزيد فليراجع تاريخ دمشق ٤٤/٤٤٧–٤٧٥، والتقييد: ١/٤٤٤–٤٤٥، والتدوين في أخبار قزوين: ٤/١٧٤–١٧٧، وسير أعلام النبلاء: ١٤/٨٤٤، وتاريخ الإسلام: ص٨٢٤–٨٢٩/ حوادث ٤٤٢–٤٨١، وتذكرة الحفاظ: ٤/٢٤٨–٢٨٩، ومقدمة التحقيق لعلل ابن أبي حاتم ١/١٧٥ فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

المبحث الثاني: دراسة النماذج التَّطبيقية، وتخريجها ودراسة وجوه الخلاف، والنَّظر في الخلاف، والحكم على الحديث من وجهه الرَّاجح

النموذج الأول:

١٠٧ قال الإمام ابن أبي حاتم: وَسَمِعْتُ أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثَ شُعْبَةَ، **عَنْ سُهَيْلٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ**».

قَالَ أَبِي: هَذَا وَهَمٌ؛ اختَصَرَ شُعْبَةُ مَتْنَ هَذَا الْحَدِيثِ(١)؛ فَقَالَ: «لا وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

وَرَوَاهُ أَصْحَابُ سُهَيْلٍ، **عَنْ سُهَيْلٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ؛ فَلاَ يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا**».

التخريج: هذا الحديث رواه سُهيل بن أبي صالح، واختلف عليه من وجهين في متنه:

١. فمرة يروى عنه، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، بلفظ: «لا وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

٢. ومرة يروى عنه، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، بلفظ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ؛ فَلاَ يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

أما الوجه الأول: سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، بلفظ: «لا وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

فأخرجه الطيالسي في «مسنده» ٤/١٧١، رقم (٢٥٤٤)، **وابن الجعد** في «مسنده» ص٢٤٠، رقم (١٥٨٣) قالا: حدثنا شعبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: فذكره بلفظه.

وأخرجه أحمد في «مسنده» ٢/٤٧١، رقم (١٠٠٩٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب صلاة التطوع، باب الرجل يرى أنه أحدث في الصلاة، ٢/١٩٠، رقم (٧٩٩٧) عن وكيع، **والترمذي** في «جامعه» كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، ١/١٠٩، رقم (٧٤) **وقال عقبه:** «هذا حديث حسن صحيح»،

وابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب لا وضوء إلا من حدث، ١/١٧٢، رقم (٥١٥)، **وأخرجه ابن خزيمة** في «صحيحه» كتاب الوضوء، باب ذكر خبر روي مختصرا عن رسول الله ﷺ أوهم عالما ممن لم يميز بين الخبر المختصر والخبر المتقصى أن الوضوء لا يجب إلا من الحدث الذي له صوت أو رائحة، ١/١٨، رقم (٢٧)، **ثلاثتهم** (الترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة) من طريق **وكيع بن الجراح، وأخرجه أحمد** في «مسنده» ٢/٤١٠، رقم (٩٣٠١)، **عن محمد بن جعفر، وابن ماجه** في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب لا وضوء إلا من حدث، ١/١٧٢، رقم (٥١٥)، **وابن خزيمة** في «صحيحه» في الموضع السابق، من **طريق محمد بن جعفر، وأخرجه ابن ماجه** في «سننه»، في الموضع السابق، **وابن خزيمة** في «صحيحه» في الموضع السابق، من **طريق عبد الرحمن** – ابن مهدي، **وأحمد** في «مسنده» ٢/٤٣٥، رقم (٩٦٢١)، **عن يحيى –القطان– وابن خزيمة** في «صحيحه» في الموضع السابق، من **طريق خالد – يعني ابن الحارث –، و ابن الجارود** في «المنتقى»، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الريح، ١/١٤، رقم (٢)، من طريق **وهب بن جرير، والبيهقي** في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الريح يخرج من أحد السبيلين، ١/١١٧، وباب رؤية الماء خلال صلاة افتتحها بالتيمم، ١/٢٢٠، من **طريق عمرو بن مرزوق، سبعتهم:** (وكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن

جعفر، ويحيى القطان، وخالد بن الحارث، ووهب بن جرير، وعمرو بن مرزوق)، عن شعبة به، بلفظه إلا أن أحمد قال في إحدى رواياته: "من حَدَثٍ" بدل: "من صوت".

وتابع سعيدُ بنُ عبد الرحمن الجُمَحِي شعبةَ عن سهيل بن أبي صالح في إخراج هذا الوجه به.

أخرج روايته أبو عبيد في «الطهور» ص ٤٠٤، رقم (٤٠٤)، قال: ثنا يزيد بن هارون، عن سعيد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح».

وأما الوجه الثاني: (سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، بلفظ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ...الحديث):

فأخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة، ثم شك في الحَدَث فله أن يصلي بطهارته تلك، ٢٧٦/١، رقم (٣٦٢) قال: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا **جرير**، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب الوضوء من الريح يخرج من أحد السبيلين، ١١٧/١، من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن جرير، به، بنحو رواية مسلم، وقال عقبه: «رواه مسلم في الصحيح عن زهير بن حرب عن جرير».

وتابع زهيرُ بنُ معاوية جريرَ بنَ عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح في إخراج هذا الوجه به.

أخرج روايته أبو عوانة في «مستخرجه» كتاب الطهارة، باب إيجاب الوضوء من الريح، ٤٦٣/٢، رقم (٧١٩) قال: حدثنا هلال بن العلاء، قال: ثنا حسين بن عيَّاش، قال: ثنا زهير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بنحو رواية مسلم.

وتابع حمادُ بنُ سلمة جريرا وزهيرًا عن سهيل بن أبي صالح في إخراج هذا الوجه به.

أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب إذا شك في الحدث، ٦٩/١، رقم (١٧٧). ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الصلاة، باب من أحدث في صلاته قبل الإحلال منها بالتسليم، ٢٥٤/٢. قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، أخبرنا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: فذكره بنحو رواية مسلم **إلا أنه قيَّده بالصلاة**، وقال البيهقي عقبه: «وفي هذا دليل على أنه ينصرف إذا سمع صوتا أو وجد ريحا، لا فرق فيه بين عمده، وسهوه وسبقه».

وأحمد في «مسنده» (٤١٤/٢ رقم ٩٣٤٤)، عن عفان..، **والدارمي** في «سننه»، كتاب الطهارة، باب لا وضوء إلا من حدث، ٥٦١/١ رقم (٧٤٨) عن يحيى بن حسان، كلاهما (عفان، ويحيى بن حسان) عن حماد بن سلمة، به، بنحو رواية أبي داود.

وتابع عبدُ العزيز بنُ محمد الدراوردي من تقدم ذكرهم عن سهيل بن أبي صالح في إخراج هذا الوجه به.

وأخرج روايته الترمذي في «جامعه» كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، ١٠٩/١، رقم (٧٥)، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا **عبد العزيز بن محمد**، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: فذكره بنحو رواية مسلم، إلا أنه قال: «**فوجد ريحا بين أليتيه**» **وقال عقبه**: «**هذا حديث حسن صحيح**». **وأخرجه ابن خزيمة** في «صحيحه» كتاب الوضوء، باب ذكر وجوب الوضوء من الريح الذي يسمع صوتها بالأذن أو يوجد رائحتها بالأنف، ١٦/١، رقم (٢٤) عن أحمد بن عبدة الضبي، **وأخرجه ابن المنذر** في

«الأوسط»، كتاب الطهارة، ذكر المتطهر يشك في الحدث ثابت عن رسول ﷺ أنه قال في الرجل يخيَّل إليه الشيء في الصلاة، فقال: «لا ينتقل حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا» ١٤٢/١، رقم (١٤٩) من طريق القعنبي، كلاهما (أحمد بن عبدة الضبي، والقعنبي) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، به، بنحوه.

وتابع خالدُ بنُ عبد الله الواسطي من تقدم ذكرهم عن سهيل بن أبي صالح في إخراج هذا الوجه به.

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» كتاب الوضوء، باب ذكر الخبر المتقصي للفظة المختصرة التي ذكرتها...، ١٩/١، رقم (٢٨)، قال: ثنا أبو بشر الواسطي، ثنا **خالد – يعني ابن عبد الله الواسطي** –، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بنحو رواية مسلم.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب الوضوء، باب ذكر وجوب الوضوء من الريح الذي يسمع صوتها بالأذن أو يوجد رائحتها بالأنف، ١٦/١، رقم (٢٤)، عن أبي بشر الواسطي، عن خالد بن عبد الله به، بنحو رواية مسلم.

وتابع محمدُ بنُ جعفر جريرَ بنَ عبد الحميد الضبي عن سهيل بن أبي صالح:

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب لا يزول اليقين بالشك، ١٦١/١، أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو عثمان: عمرو بن عبد الله البصرى، حدثنا محمد بن عبد الوهاب، أخبرنا خالد بن مخلد، حدثنا **محمد بن جعفر**، حدثنى سهيل، عن أبيه، عن أبى هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بنحو رواية مسلم.

وقال عقبه: «مخرج في كتاب مسلم من حديث جرير بن عبد الحميد، عن سهيل بن أبي صالح، وقال فى الحديث: «فلا يخرجن من المسجد».

وتابع عليُ بن عاصم جريرَ بنَ عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح في إخراج هذا الوجه به.

وأخرج روايته البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الصلاة، باب من أحدث في صلاته قبل الإحلال منها بالتسليم، ٢٥٤/٢، قال: أخبرنا أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن أبى طاهر الدقاق ببغداد، أخبرنا أحمد بن سلمان الفقيه، حدثنا الحسن بن مكرم، حدثنا **على بن عاصم**، أخبرنا سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره بنحو رواية مسلم.

وتابع أبو كدينة يحيى بن المهلَّب البجلي جريرَ بنَ عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح في إخراج هذا الوجه به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» رقم (١٥٦٥)، قال: حدثنا أحمد، قال حدثنا أبو بلال، قال: حدثنا **أبو كدينة يحيى بن المهلَّب البَجَلي**، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بنحو رواية مسلم إلا أنه قال: «**فوجد رجسا أو رجزا**».

دراســـة الأســـانيـــد:

دراســـة إسناد الوجه الأول عند الإمام الطيالسي في مسنده:

(١) شعبة بن الحجاج العَتَكِي، شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِي الأزدي مولاهم، أبو بِسطام الوَاسِطِي، ثم البصري. قال أحمد: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن، يعني: في الرجال، وبصره بالحديث، وتثبته، وتنقيته للرجال. وقال أيضًا: شعبة أثبت في الحكم من الأعمش، وأعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، وشعبة أحسن حديثا من الثوري. وذكره النسائي في الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش. وقال أبو داود: عند شعبة عن الأعمش نحو من خمس مائة، وشعبة قد أخطأ على الأعمش في أكثر من عشرة أحاديث. وقال الثوري:

شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا ثبتا حجة صاحب حديث. وقال الدارقطني: أثبت أصحاب منصور، الثوري، وشعبة، وجرير الضبي. وقال البرديجي: شعبة من أثبت الناس في قتادة.

وقال الحافظ في «التقريب» ص٣١٧، رقم (٢٧٩٠): ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبّ عن السنة، وكان عابدا، من السابعة، مات سنة ستين ع.

خلاصة حاله أنه ثقة ثبت حافظ حجة متقن، أمير المؤمنين في الحديث، ويخطئ في الأسماء قليلًا، وهذا لا يقدح في عامة ضبطه، ومن أثبت الناس في قتادة، ومنصور بن المعتمر، والأعمش، وقد غلط في بعض ما روى عن الأعمش، وأثبت في الحَكَم بن عُتَيْبَة من الأعمش، وأعلمُ بحديث الحَكَم بن عُتَيْبَة.

ينظر: (الطبقات للنسائي ص٧٨، والجرح والتعديل ٣٦٩/٤، رقم (١٦٠٩)، والمراسيل لابن أبي حاتم ص٩١، رقم (١٤٤)، وتهذيب الكمال ٤٧٩/١٢، رقم (٢٧٣٩)، والأنساب ١٦٣/٤، وشرح علل الترمذي ٤٥٠/١، ٦٩٧/٢، ٧٢١، والتهذيب ٢٩٧/٤، رقم (٥٩٠).

(٢) سهيل بن أبي صالح، واسمه ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، روى عن: أبيه، وسعيد بن المسيب، وغيرهما. وعنه: الأعمش، وشعبة، وغيرهما. قال ابن سعد: كان سهيل ثقة كثير الحديث، وقال ابن معين: ثقة هو وأخوه عباد، وصالح، وقال مرة: سهيل بن أبي صالح والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السواء وليس حديثهما بحجة، وقال مرة: لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه، وقال مرة: هو صويلح وفيه لين، وقال مرة: ليس بذاك، وقال مرة: ضعيف، وقال العجلي، والخليل، وابن عبد البر: ثقة. وقال ابن عيينة: كنا نعد سهلا ثبتا في الحديث. وقال النسائي: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس. وقال أحمد بن صالح المصري: سهيل من المتقنين وإنما ترى غلطا في حديثه إلا ممن يأخذ عنه. وقال ابن عدي: لسهيل نُسَخٌ، روى عنه الأئمة، وحدث عَن أَبِيهِ، وعن جماعة، عَن أَبِيهِ. وهذا يدل على تمييز الرجل كونه ميز ما سمع من أَبِيهِ، وما سمع من غير أَبِيهِ، عنه، وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار. وقال البخاري: كان لسهيل أخ فمات فَوَجَدَ عليه فنسي كثيرا من الحديث. وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف متروك الحديث. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: بعد أن ذكر اختلافًا في حديثٍ: ويشبه أن يكون سهيل كان يضطرب فيه.

وَقَال الذهبي في «الميزان»: أحد العلماء الثقات، وغيره أقوى منه... قد روى عنه شعبة ومالك، وقد كان اعتلَّ بعلة فنسي بعض حديثه. وفي «المغني» ٢٨٩/١، رقم (٢٦٩١): ثقة تغير حفظه، وقال الحافظ في «التقريب» ص٣٠٨، رقم (٢٦٧٥): صدوق تغير حفظه بأخرة، روى له البخاري مقرونا وتعليقا، من السادسة، مات في خلافة المنصور، ع.

خلاصة حاله أنه ثقة له أوهام، وتغير حفظه بأخرة، جمعًا بين أقوال الأئمة بتوثيقه ونسبة بعض الأوهام إليه، ومن أنزله عن ذلك فلعله محمول على حال تغيره، ونسيانِه بعض أحاديثه، لذا قال الحافظ في «النكت» ٧٢٥/٢: «أن سهيلا كان قد أصابته علة نسي من أجلها بعض حديثه، ولأجل هذا قال فيه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به».

(العلل لأحمد برواية المروذي ص ٦٢، ٨٠، رقم (١٠١، ١٠٧)، وثقات العجلي ٤٤٠/١، رقم (٦٩٥)، والجرح والتعديل ٢٤٦/٤، رقم (١٠٦٣)، وثقات ابن حبان ٤١٧/٦، والعلل للدارقطني ١٦٢/١٠، وتهذيب الكمال ٢٢٣/١٢، رقم (٢٦٢٩)، وإكمال مغلطاي ١٥٠/٦، رقم (٢٢٨١)، والتهذيب ٢٣١/٤، رقم (٤٦٤).

(٣) أبوه: هو ذَكْوَان أبو صالح السَّمَّان الزيَّات المدني مولى جويرية بنت الأحمس الغَطَفَانِي. روى عن: أبي هريرة، وأبي الدرداء، وغيرهما. وعنه: أولاده سهيل وصالح، وغيرهما. قال أحمد: ثقة من أجل الناس وأوثقهم. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث يحتج بحديثه. وقال أبو زرعة: ثقة مستقيم الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال أبو داود: سألت ابن معين مَنْ كان الثبت في أبي هريرة؟ فقال: ابن المسيب، **وأبو صالح**، وابن سيرين، والمقبري، والأعرج وأبو رافع. وقال أبو زرعة: لم يلق أبا ذر.

وقال في «التقريب» ص٢٤٣، رقم (١٨٤١): ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة ع.

خلاصة حاله أنه ثقة ثبت، وروايته عن أبي ذر منقطعة وهذا ليس منها.

(ثقات العجلي ١/٣٤٥، رقم(٤٣٣)، والجرح والتعديل ٣/٤٥٠، رقم(٢٠٣٩)، وثقات ابن حبان ٤/٢٢١، وتهذيب الكمال ٨/٥١٣، رقم (١٨١٤)، والتهذيب ٣/١٨٩، رقم(٤١٧).

(٤) أبو هريرة ﷺ: هو عبدالرَّحْمَنِ بنُ صَخْرٍ أَبُو هُرَيْرَة الدوسي اليماني، صاحب رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وحافظ الصحابة. اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ واسم أبيه عَلَى أَقْوَالٍ جَمَّةٍ هذا أَرْجَحُهَا. كَانَ إِسْلَامُهُ عام خَيْبَرَ. رَوَى عَنِ: النَّبِيِّ صلى الله عليه وسَلَّمَ الكثير الطيب، كَانَ أَحْفَظَ الصَّحَابَةِ لِأَخْبَارِ رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآثَارِهِ. تُوُفِّيَ بِالْعَقِيقِ، وَقِيلَ: بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وَقِيلَ: ثَمَانٍ، وَقِيلَ: تِسْعٍ وَخَمْسِينَ فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا. يُنظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/١٨٨٥)، والاستيعاب (٤/١٧٦٨).

دراسة متابعة سعيد بن عبد الرحمن الجمحي لشعبة بن الحجاج عند الإمام أبي عبيد بالوجه الأول:

يزيد بن هارون: هو يَزِيْدُ بنُ هَارُوْنَ بنِ زَاذِي، ويُقال: ابْن زاذان، أَبُو خَالِدٍ السُّلَمِيُّ مَوْلاَهُمْ، الوَاسِطِيُّ. مَوْلِدُهُ: فِي سَنَةِ ثَمَانٍ عَشْرَةَ وَمائَةٍ. متفق على توثيقه وجلالته؛ فنذكر طرفا من أقوال النقاد في حاله. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ، إِمَامٌ، صَدُوْقٌ، لاَ يُسْأَلُ عَنْ مِثْلِهِ. وقَالَ العِجْلِيُّ: ثِقَةٌ، ثَبْتٌ، مُتَعَبِّدٌ. وقَالَ أَبُو بَكْرٍ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدا أَتقَنَ حِفْظا مَنْ يَزِيْدَ بنِ هَارُوْنَ. وَقَالَ أَحْمَدُ: كَانَ حَافِظا، مُتْقِنا. ذكره ابن حجر في المدلسين في الطبقة الأولى. فأما قول ابن معين: يزيد يدلس من أصحاب الحديث لأنه لا يميز ولا يبالي عمن روى. فمحمول على آخر عمره؛ لأنه قد كف بصره فيه كما قال ابن حبان. ولذا قال ابن حجر في الهدي: تغيّر لما عمي. قال ابن حجر: ثقة متقن عابد. تُوُفِّيَ بِوَاسِطَ، فِي شَهْرِ رَبِيْعٍ الآخِرِ، سَنَةَ سِتٍّ وَمائَتَيْنِ، وقد قارب التسعين.

قلت: **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت حافظ ناقد كثير الحديث عابد، تغير آخر عمره لما عمي. يُنظر: الطبقات الكبرى (٧/٣١٤)، وتاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/٢٨٥)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/٣٣)، (٣/٣٠٢)، والثقات للعجلي (٢/٣٦٨)، والجرح والتعديل (٩/٢٩٥)، والثقات لابن حبان (٧/٦٣٢)، وتاريخ بغداد (١٤/٣٣٨)، وتهذيب الكمال (٣٢/٢٦١)، والسير (٩/٣٥٨)، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧٩)، وتهذيب التهذيب (١١/٣٦٦)، والتقريب (ص٦٠٦)، وتعريف أهل التقديس (ص٢٧)، وهدي الساري (ص٤٥٣، ٤٦٤)، وشرح علل الترمذي (١/٥١٠).

سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجُمَحِي أبو عبد الله المدني قاضي بغداد. روى عن: أبي حازم بن دينار، وسهيل بن أبي صالح، وغيرهما. وعنه: الليث بن سعد، وهارون بن يزيد كما هنا، وغيرهما.

قال ابن معين: ثقة. وقال مرة: ليس هو بشيء. ووثقه ابن نمير، والعجلي، وأحمد بن صالح. وقال الحاكم أبو عبد الله، وموسى بن هارون: ثقة مأمون. وقال أحمد: ليس به بأس. وقال مرة: وحديثه مقارب، وقال النسائي: لا بأس به، وقال يعقوب بن سفيان: ليّن الحديث، وقال أبو حاتم: صالح، ونقل ابن الجوزي عن أبي حاتم: لا يحتج

به، **وقال الساجي: يروي عن هشام وسهيل أحاديث لا يتابع عليها**. وقال ابن عدي: له غرائب وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يهم في الشيء بعد الشيء، فيرفع موقوفًا، ويصل مرسلًا لا عن تعمد. وقال ابن حبان: يروي عن عبد الله بن عمر وغيره من الثقات أشياء موضوعة يتخايل إلى من سمعها أنه كان المتعمد لها.

وقال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق» ص٨٦ رقم(١١٣): وثق، ولينه الفسوي.

وقال الحافظ في «التقريب» ص٢٨٤، رقم(٢٣٥٠): صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه، من الثامنة، مات سنة ست وسبعين، وله اثنتان وسبعون، عخ م د س ق.

خلاصة حاله أنه صدوق له أوهام، . ويروي عن هشام، وسهيل أحاديث لا يتابع عليها، **وهذا من روايته عن سهيل** . جمعًا بين أقوال الأئمة بتوثيقه ونسبة بعض الأوهام إليه، أما قول ابن حبان المتقدم فتعقبه الذهبي في «الميزان» ٢/١٤٨، رقم(٣٢٢٧) بقوله: «وأما ابن حبان فإنه خسَّاف قصَّاب، فقال: روى عن الثقات أشياء موضوعة».

(ثقات العجلي ١/٤٠١ رقم (٦٠٥)، والجرح والتعديل ٤/٤١، رقم (١٧٨)، والمجروحين ١/٣٢٣، والكامل لابن عدي ٣/٣٩٩، رقم (٨٢٤)، وتهذيب الكمال ١٠/٥٢٨، رقم (٢٣١٢)، وإكمال مغلطاي ٥/٣٢٠، رقم (٢٠٠٣)، والتهذيب ٤/٥٠، رقم (٩٤).

سهيل بن أبي صالح، السمان، ثقة له أوهام وتغير حفظه بأخرة، تقدم آنفا.

أبوه: هو ذَكْوَان أبو صالح السَّمَّان الزيَّات المدني، ثقة ثبت، وروايته عن أبي ذر منقطعة، وروايته هنا خالية من ذلك تقدم آنفا.

أبو هريرة ﷺ: هو عبد الرحمن بن صَخْر الدَّوْسِي الصحابي الجليل، تقدم آنفا.

دراســـة إسنـــاد الإمام أبي عوانة بالوجه الثاني:

هلال بن العلاء بن هلال بن عمرو بن هلال بن أبي عطية الباهلي مولاهم أبو عمرو الرقي. روى عن: أبيه، وحسين بن عياش، وغيرهما. وعنه: النسائي، وأبو عوانة كما هنا، وغيرهما. قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: صالح. وقال في موضع آخر: ليس به بأس روى أحاديث منكرة عن أبيه فلا أدري الريب منه أو من أبيه. وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي في «الكاشف» ٢/٣٤٢، رقم (٦٠٠٥): صدوق.

وقال الحافظ في «التقريب» ص٦٦٩، رقم (٧٣٤٦): صدوق، من الحادية عشرة، مات في المحرم سنة ثمانين، وقد قارب المائة، س. **خلاصة حاله أنه صدوق**.

(الجرح والتعديل ٩/٧٩، رقم (٣١٨)، وثقات ابن حبان ٩/٢٤٨، وتهذيب الكمال ٣٠/٣٤٦، رقم (٦٦٢٩)، والتهذيب ١١/٧٣، رقم (١٣٥).

الحسين بن عياش بن حازم السلمي مولاهم أبو بكر الجزري الباجُدَّائي الرَّقِّي. قال النسائي وابن حزم: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الخطيب: كان أديبا فاضلا وله كتاب مصنف في غريب الحديث. ضعفه الساجي والأزدي. وقال الذهبي في «الكاشف» ١/٣٣٤، رقم (٢١٠١): وثقه النسائي وله مصنف في غريب. الحديث.

وقال الحافظ في «التقريب» ص ٢٠٣، رقم (١٣٣٩): ثقة، من العاشرة، مات سنة أربع ومائتين، س.

خلاصة حاله أنه ثقة على قول الأكثرين، وتليين الساجي والأزدي له لا مستند لهم.

(ثقات ابن حبان ٨/١٨٥، والمحلى ٤/٣٥٥، والأنساب ١/٢٤٥، وتهذيب الكمال ٦/٤٥٩، رقم (١٣٢٧)، والتهذيب ٢/٣١٢، رقم (٦٢٠)، وتبصير المنتبه ١/١١٨)

-زهير بْن معاوية بن حُديج بن الرحيل الجعفي، أبو خيثمة الكوفي. قال الميموني عن أحمد: كان من معادن الصدق قال ابن معين: ثقة. قال أبو زرعة: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط. وقال الحافظ: ثقة ثبت إلا أنَّ سماعه عن أبي إسحاق بآخره، من السابعة، مات سنة اثنين أو ثلاث أو أربع وسبعين، وكان مولده سنة مائة. **خلاصة حاله:** ثقة ثبت إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة (التهذيب ٣/٣١٠، التقريب ٢١٨، وانظر: الجرح والتعديل ٣/٥٢٦، معرفة الثقات ١/٣٧٢، الثقات ٦/٣٣٧).

سهيل بن أبي صالح، السمان، ثقة له أوهام وتغير حفظه بأخرة، تقدم في الوجه الأول.

أبوه: هو ذَكْوَان أبو صالح السَّمَّان الزيَّات المدني ثقة ثبت، وروايته عن أبي ذر منقطعة وهذا ليس منها، تقدم في الوجه الأول.

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صَخْر الدَّوْسِي الصحابي الجليل، تقدم في الوجه الأول.

أما متابعة جرير بن عبد الحميد الضبي لحماد بن سلمة ومن تقدَّم ذكرُهم في رواية هذا الوجه، فأخرجها الإمام مسلم في «صحيحه» كما تقدم في التخريج، فهي غنية عن الدراسة.

النظر في الخلاف، وبيان الراجح، وقرائن الترجيح:

بناء على ما تقدم في التخريج، ودراسة الأسانيد، وأحوال الرواة عن المدار ـ وهو سهيل بن أبي صالح السَّمَّان ـ نجد أن **الوجه الأول** رواه عنه: شعبةُ بن الحجاج العَتَكِي، وهو ثقة حافظ متقن يخطئ في الأسماء قليلًا. كما أنه اختصر متن الحديث، فوَهِمَ فيه، وتابعه سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحِي، وهو صدوق له أوهام، ويروي عن سهيل بن أبي صالح السمان أحاديث لا يتابع عليها، وهذا من روايته عنه، كما تقدم.

في حين أن الوجه الثاني رواه عنه: أربعة من الثقات وهم: زهيرُ بْن معاوية أبو خيثمة الجعفي، وحماد بن سلمة البصري، وخالد بن عبد الله الواسطي، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، كما أن زهير بن معاوية، وخالد الواسطي موصوفان بالثبت والحفظ، وتابعهم عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي وهو صدوق[٣١]، كما أن هذا الوجه أخرجه الإمامان: مسلم، وابن خزيمة في «صحيحَيْهما»، كما أن هذا الوجه أخرجوه تامًا، كما تقدم.

وعليه يمكن القول بأن الوجه الثاني هو الراجح، وذلك للقرائن الآتية:

أولًا: أخرجه أصحاب **سهيل بن أبي صالح** عنه تامًا، وخالفهم شعبة فاختصره فأخلَّ به قاله أبو حاتم.

ثانيا: أن هذا الوجه رواه عدد من الثقات مع أحفظية اثنين منهم، كما تقدم.

ثالثا: أن رواة هذا الوجه الثقات أكثر عددا من رواة الوجه الأول.

رابعا: أن هذا الوجه أخرجه الإمامان: مسلم وابن خزيمة في «صحيحَيْهما»، دون الوجه الأول.

وهذا الترجيح يلتقي مع ترجيح الإمامين: أبي حاتم، والبيهقي (رحمهما الله):

فقال الإمام أبو حاتم: في هذه المسألة كما تقدم ـ بعد أن ساقه من طريق شعبة، عن سهيل: «هَذَا وَهَمٌ؛ اختَصَرَ شُعْبَةُ مَتْنَ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَقَالَ: «لا وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ سُهَيْلٍ، **عَنْ سُهَيْلٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ؛ فَلاَ يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا**» اهـ. **فأشار إلى ترجيح الوجه الثاني بالأكثرية.**

(٣١) هناك متابِعَين آخرين كما في التخريج، وهما: علي بن عاصم عند البيهقي، وأبو كُدَيْنَة يحيى بن المهلَّب البَجَلِي عند الطبراني، ولم أتعرض بدراستهما؛ لأن الأول ضعيف، والثاني وإن لم يكن ضعيفا لكن الطريق إليه ضعيف.

وقال الإمام البيهقي: في «السنن الكبرى» ١١٧/١ بعد أن ساقه من طريق شعبة: «**هذا مختصر، وتمامه** فيما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ...وذكر الحديث المطول»، فأعلَّ البيهقي رواية شعبة المختصرة بالمطولة.

وخالفهما الحافظ ابن التركماني، والشوكاني (رحمهما الله):

فقال ابن التركماني: في «الجوهر النقي» ١١٧/١ متعقِّبًا على كلام البيهقي "هذا مختصر وتمامه كذا": «وفي كلام البيهقي نظر؛ إذ لو كان الحديث الأول مختصرا من الثاني لكان موجودا في الثاني مع زيادة، وعموم الحصر المذكور في الأول ليس في الثاني **بل هما حديثان مختلفان**» اهـ.

وقال الشوكاني: في «نيل الأوطار» ٢٣٩/١: «وَشُعْبَةُ إمَامٌ حَافِظٌ وَاسِعُ الرِّوَايَةِ، وَقَدْ روى هَذَا اللَّفْظُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْحَصْرِ، وَدِينُهُ وَإِمَامَتُهُ وَمَعْرِفَتُهُ بِلِسَانِ الْعَرَبِ يَرُدُّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ» اهـ.

والذي أرى أنّهما حديث واحد اختصره شعبة كما قال الإمامان: أبو حاتم، والبيهقي، وعليه كلامهما هو الراجح، وذلك لأن مستند الإمام أبي حاتم في الحكم بوهم شعبة: مخالفتُه لجمهور أصحاب سهيل، وهذا هُوَ المنهج العلمي الَّذِي يتبعه أَئِمَّة الْحَدِيْث في مَعْرِفَة ضبط الرَّاوِي، وذلك من خلال مقارنة روايته برواية غيره، ورِوَايَةُ الجمع أحقُّ أن تتبع، ويحكم لها بالسلامة من الخطأ.

ولا يطعن بهذا في إمامة شعبة ودينه، وإنما هو كقول الإمام أحمد بن حنبل:ـ كما في «تاريخ بغداد» ٢٥٩/٩:ـ «كان شُعْبَةُ يحفظ، ثم يكتب إلا شيئاً قليلاً، ربما وهم في الشيء» فهل يعدُّ هذا طعناً أو تنقيصاً من جلالة شُعْبَةَ وإمامته؟! ومن ذا الذي لا يخطئ، وأبو حاتم الرَّازى الذي جزم بوهم شُعْبَةَ وشذوذه في هذا الحديث، أعرفُ وأخبرُ بحال شُعْبَةَ ممن يخالف حكمَه ذا.

وهناك أمر آخر: أنَّ أبَا بَكْرِ بْنَ خُزَيْمَةَ عقَّب على حديث شُعْبَةَ المختصر بذكر الحديث المستقصى، وبوَّب عليه في «صحيحه» (١/ ١٨) بقوله: «باب ذكر الخبر المتقصى للفظة المختصرة التي ذكرتها – يعني حديث شعبة – والدليل على أن النبي ﷺ إنما أعلم أن «لا وُضُوءَ إلا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ» عند مسألة سئل عنها: في الرجل يخيَّل إليه أنَّه قد خرجت منه ريح، فيشك في خروج الريح!، وكانت هذه المقالة عنه ﷺ «لا وُضُوءَ إلا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ» جواباً عما عنه سئل فقط، لا ابتداء كلام، مسقطا بهذه المسألة إيجاب الوضوء من غير الصوت أو الرائحة، إذ لو كان هذا القول منه ﷺ ابتداءاً من غير أن تتقدمه مسألة، كانت هذه المقالة تنفي إيجاب الوضوء من البول والنوم والمذي، إذ قد يكون البول لا صوت له ولا ريح، وكذلك النوم والمذي لا صوت لهما ولا ريح، وكذلك الودي» اهـ.

وقد بقي القول باحتمال: أن في حديث شُعْبَةَ زيادة واجبٌ قبولها؛ لأنَّه حديث ثانٍ غير المتقصى، بدلالة أن عموم الحصر المذكور فيه ليس في حديث الجماعة، وهو قول الحافظ ابن التركماني في «الجوهر النقي» كما تقدم، وهذا احتمالٌ مردود **بثلاثة أمور**:

[أولها] أنَّ الإمام الجهبذ أبا حاتمٍ الرَّازِيَّ حين ذكر حديث شُعْبَةَ بلفظه «لا وُضُوءَ إلا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»، قال: «ورواه أَصْحَابُ سُهَيْلٍ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بلفظ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ، فَلا يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»، فجعل الروايات مع تباين ألفاظها، ودلالات معانيها **حديثاً واحداً لا حديثين**، كما زعم ابنُ التركمانيّ، وهو الحقُّ الذى أفاده جمع الروايات وسبرها، والنظر في متونها المتباينة، وقد وافق أبا حَاتِمٍ في هذا الحكم: الإمامُ أبو بكر بن خُزَيْمَةَ، كما بيَّناه عنه آنفاً.

[ثانيها] إن الحصر في لفظ حديث شُعْبَةَ، والذى لم يُذكر في سائر الروايات إلا مقيَّداً، ليس دليلاً على ما ادَّعاه ابن التركمانيُّ من أنهما حديثان، بل الصواب أنه رواية للحديث بمعناه لا بلفظه، وكذلك روايات سائر أصحاب

سهيل، ألا تراهم قد اختلفوا فِي اللفظة واللفظتين، فهذا يقول «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ **فِي الْمَسْجِدِ**»، وآخر يقول: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ **فِي الصَّلاةِ**»، وثالث يقول: «**فَوَجَدَ رِيحًا بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ**»، ورابع يقول: «**فوجد رجسا أو رجزا**»، فلو صحَّ هذا الاحتمال، لصارت هذه المتون المتباينة أحاديث عدَّة، وليست حديثاً واحداً، أو اثنين!. وهذا وحده كافٍ للدلالة على بطلان هذا الاحتمال.

[ثالثها] أنَّ هذا الحصر المذكور فِي حديث شعبة على خلاف الأصول، كما بيَّنه الإمام ابن خُزَيْمَةَ فيما تقدم بقوله: لو كان معنى قوله: «لا وُضُوءَ إلا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ» مراداً لذاته، لكانت هذه المقالة تنفي إيجاب الوضوء من البول، والنوم، والمذي، والودي!.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

صحيح لإخراج الإمام مسلم له في «صحيحه».

النموذج الثاني

١٠٨ قال الإمام ابن أبي حاتم: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَاذَانَ، **عَنِ الزُّهْرِيِّ**، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَبِّلُ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَا يَتَوَضَّأُ»؟

فَقَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ(١) لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ مَنْصُورَ بْنَ زَاذَانَ سَمِعَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَلَا رَوَى عَنْهُ.

وَحِفْظِي عَنْ أَبِي: أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أَرَادَ: **الزُّهْرِي**، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ».

قُلْتُ لِأَبِي: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟ قَالَ: مِنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ(٢).

التخريج:

هذا الحديث رواه الإمام الزُّهري، واختلف عليه من أربعة أوجهٍ سندًا ومتنًا:

١. فمرة يروى عنه، عن أبي سلمة، عن عائشة ﵂، «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَبِّلُ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَا يَتَوَضَّأُ».

٢. ومرة يروى عنه، عن أبي سلمة، عن عائشة ﵂: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ».

٣. ومرة يروى عنه عن عروة، عن عائشة ﵂، بلفظ الوجه الثاني.

٤. ومرة يروى عنه، عن أبي سلمة، عن أم سلمة ﵂، بلفظ الوجه الثاني.

أما الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة ﵂، «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَبِّلُ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَا يَتَوَضَّأُ»:

فأخرجه الدارقطني في «سننه» كتاب الطهارة، باب صفة ما ينقض الوضوء، وما روى في الملامسة والقبلة، (١/١٣٥)، رقم (٦)، قال: حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا العباس بن الوليد بن مَزْيَد، أخبرني محمد بن شعيب، نا سعيد بن بشير، وحدثنا الحسين بن إسماعيل، نا الحسن بن عبد العزيز الجروي، نا أبو حفص التِّنِّيسي، نا سعيد بن بشير، حدثني منصور، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة ﵂ قالت: «**لقد كان نبي الله ﷺ يقبِّلني إذا خرج إلى الصلاة، وما يتوضأ**». **وأخرجه الطبراني** في «المعجم الأوسط»، ٣٤٣/٤، (٤٣٨٥)، و«**مسند الشاميين**» (٤/٨١، رقم ٢٧٨٧) عن عبد الله بن العباس بن الوليد عن أبيه عن محمد بن شعيب.. به، **وقال عقبه في "الأوسط"**: «لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا سعيد بن بشير، ولم يروه عن الزهري إلا منصور».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ترجمة سعيد بن بشير، (٣/٣٧٥)، رقم (٨٠٥) عن أحمد بن هارون بن روح البرديجي، **كلاهما** (عبد الله بن العباس بن الوليد، وأحمد بن هارون بن روح البرديجي) **عن العباس بن الوليد بن مَزْيَد، عن محمد بن شعيب.. به، وقال ابن عدي عقبه:** «وهذا أيضًا لا أعلم رواه عن منصور غيرُ سعيد بن بشير».

وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب الطهارة، باب صفة ما ينقض الوضوء وما روى في الملامسة والقبلة، (١/١٣٥)، رقم (٧)، **وقال عقبه:** «تفرد به سعيدُ بن بشير، عن منصور، عن الزهري، ولم يتابع عليه، وليس بقوي في الحديث، **والمحفوظ عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة**ﷺ «**أن النبي** ﷺ **كان يقبل وهو صائم**» **وكذلك رواه الحفاظ الثقات: عن الزهري، منهم: معمر، وعُقيل، وابن أبي ذئب**. وقال مالك: عن الزهري في القبلة الوضوء، ولو كان ما رواه سعيد بن بشير، عن منصور، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة ﷺ صحيحا لما كان الزهري يفتي بخلافه، والله أعلم».

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»، ٥/٦٦ (٤٦٨٦)، وفي «مسند الشاميين» ٤/٨١، رقم (٢٧٨٧)، **كلاهما** (الدارقطني، والطبراني) **من طريق محمد بن بكار، ثلاثتهم** (محمد بن شعيب، وأبو حفص التِّنِّيسي، ومحمد بن بكَّار) عن سعيد بن بشير، به، بنحوه، إلا أن الطبراني قال في إحدى روايات "مسند الشاميين": "كان يغتسل" بدل "كان يقبلني"، وأحال الدارقطني المتن في الموضع الثاني على السابق بقوله: «نحوه»، **وقال الطبراني عقبه:** «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا منصور، تفرد به سعيد بن بشير».

وأما الوجه الثاني (الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة ﷺ**، «أَنَّ النَّبِيَّ** ﷺ **كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ»:**

فأخرجه أحمد في «مسنده» ٦/٢٢٣، رقم (٢٥٩٠٩)، قال: ثنا حجاج، ثنا ليث ـ في الراجح عنه، قال: حدثنا عُقَيْل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة ﷺ: «أن رسول الله ﷺ قبلها وهو صائم».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب الصيام، باب الاختلاف على عُقيل بن خالد في حديث الزهري، ٣/٢٩٥، رقم (٣٠٤٥)، عن إبراهيم بن الحسن، عن حجاج، **وقال عقبه:** «تابعه معمر».

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، ٢/٩١، رقم (٣٣٨٥)، من طريق عبد الله بن صالح, كلاهما (حجاج بن محمد المصيصي، وعبد الله بن صالح كاتب الليث) عن الليث، به، بنحوه.

وتابع ابنُ أبي ذئب عُقيلَ بنَ خالد عن الزهري:

أخرجه الطيالسي في «مسنده» ٣/٨٣، رقم (١٥٧٩) قال: حدثنا ابن أبي ذئب ـ، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة ﷺ ، قالت: «**كان رسول الله** ﷺ **يقبلني وهو صائم**».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب الصيام، باب الاختلاف على ابن أبي ذئب، ٣/٢٩٦، رقم (٣٠٤٧)، عن عبد الله بن وهب، وأبو العباس الأصم في «جزئه» ـ كما هو مطبوع ضمن مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار ص٩٧ رقم (١٣٨) ـ، من طريق عبد الله بن وهب،

و**أخرجه أحمد** في «مسنده» ٦/ ٢٢٣، ٢٥٦، رقم (٢٥٩١٠، ٢٦٢٣٩)، عن حسين بن المروزي، وحماد بن خالد ـ فرَّقهما ـ، **وأخرجه ابن راهوية** في «مسنده» ٢/٤٨٢، رقم (١٠٦١) عن عثمان بن عمر، **أربعتهم** (عبد الله بن وهب، وحسين بن المروزي، وحماد بن خالد، وعثمان بن عمر) عن ابن أبي ذئب، به، بنحوه إلا أن عبد الله بن وهب، وحماد بن خالد قرنا صالح بن أبي حسَّان بابن شهاب الزهري.

وتابع معمر عُقيلا ومن تقدم ذكرهم عن الزهري:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، ١٨٣/٤ رقم (٧٤٠٨). **وعنه** أحمد في «مسنده» ٢٣٢/٦، رقم (٢٥٩٩٥)، وابن راهوية في «مسنده» ٤٨٣/٢، رقم (١٠٦٢)، **ومن طريق عبد الرزاق** أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كما في "الإحسان"، كتاب الصوم، باب قبلة الصائم، ذكر البيان بأن هذا الفعل مباح للمرء في صوم الفرض والتطوع معا، ٣١٤/٨، رقم (٣٥٤٥)، **قال عبد الرزاق:** عن معمر، وابن جريج، عن [الزهري] عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة ﵂ قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل بعض نسائه وهو صائم»، زاد ابن حبان في آخره: «قلت لعائشة: في الفريضة والتطوع؟ قالت عائشة: في كل ذلك، في الفريضة والتطوع».

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب الصيام، باب الاختلاف على عُقيل بن خالد في حديث الزهري، ٢٩٦/٣، رقم (٣٠٤٦) من طريق يزيد بن زريع، عن معمر، به، بنحوه.

وتابع ابنُ جريج عقيلا ومن تقدم ذكرهم عن الزهري:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، ١٨٣/٤ رقم (٧٤٠٨)، عن معمر، **وابن جريج، عن [الزهري] عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة** ﵂ قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل بعض نسائه وهو صائم».

وتابع صالحُ بنُ أبي حسان ابنَ شهاب الزهري عن أبي سلمة:

أخرجه أحمد في «مسنده» ٢٥٦/٦، رقم (٢٦٢٣٩)، **قال: ثنا حماد بن خالد، عن ابن أبي ذئب،** عن ابن شهاب **وصالح بن أبي حسان، عن أبي سلمة، عن عائشة** ﵂ قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم».

وأما الوجه الثالث (الزهري عن أبي سلمة، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ).

فأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ٢٦٢/٢٣، رقم (٥٥١)، و «الأوسط» ٨١/٥، رقم (٤٧٣٠)، قال: حدثنا أبو يحيى عبد الرحمن بن سَلْم[٣٢] الرازي، ثنا سهل بن عثمان، ثنا عبد الرحيم بن [سليمان، عن][٣٣] إسماعيل بن مسلم، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ كان: «يقبلها وهو صائم» **وقال عقبه في "الأوسط"**: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا إسماعيل بن مسلم، تفرد به: عبد الرحيم بن سليمان».

وأما الوجه الرابع: (الزهري عن عروة، عن عائشة ﵂):

فأخرجه ابن راهوية في «مسنده» ١٦٤/٢، رقم (٦٦٢)، قال: أخبرنا النضر، نا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂ «أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم»، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال: «لا يقبلن أحدكم وهو صائم، فإنه ليس لأحد منكم من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ».

وتابع أسامةُ بنُ زيد صالحَ بنَ أبي الأخضر ومن تقدم ذكرهم عن الزهري:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الخبر، ٢٩٥/٣، رقم (٣٠٤٣)، قال: أخبرنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني أسامة بن زيد، أن ابن شهاب، حدثه عن عروة، أن عائشة، أخبرته أن رسول الله ﷺ كان «يقبل وهو صائم» قَالَتْ عَائِشَةُ: وَأَيُّكُمْ كَانَ أَمْلَكَ لِإِرْبِهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟.

(٣٢) في المطبوع "سالم"، والمثبت من "الأوسط" للطبراني. وكذا من ترجمته.

(٣٣) ما بين المعقوفتين سقط من المطبوع، والمثبت من "الأوسط" للطبراني.

وتابع الأوزاعي، وابن عيينة، ومعمر، صالحَ بن أبي الأخضر ومن تقدم ذكرهم عن الزهري:

أخرجه الدارقطني في «العلل» ١٥/١٤٣، معلقا: فقال: **ورُوِيَ هذا الحديث** عن أسامة بن زيد، **والأوزاعي، وابن عيينة، ومعمر**، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم اهـ، ولم أقف على من أخرج رواياتهم.

دراســـــة الأســـانيـــد:

دراســة إسنـاد الإمام الدارقطني بالوجه الأول:

-أبو بكر النَّيْسَابُورِي: هو عبدالله بْنُ محمد بْنِ زِيادٍ، أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ الحَافِظُ الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ. مَوْلَى آلِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ الله عَنْهُ. ثقة حافظ ناقد فقيه يَعْرِفُ زِيَادَاتِ الأَلْفَاظِ فِي الْمُتُونِ. توفي في أول سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. **خلاصة حاله:** ثقة حافظ. يُنظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٢/١٨٧)، وتاريخ الإسلام ت بشار (٧/٤٩١)، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص٢٠٥،٢٠٤).

-**العبَّاس بن الوليد:** هو العبَّاس بن الوليد بن مَزْيَد العُذْرِي أبو الفضل البَيْرُوتِي. روى عن: أبيه، ومحمد بن شعيب بن شابور، وغيرهما. وعنه: محمد بن جرير الطبري كما هنا، وأبو داود، وغيرهما. قال ابن أبي حاتم: سمعت منه وهو صدوق ثقة. وقال ابن القطان: ثقة صدوق. وقال النسائي: ثقة. وقال مرة: ليس به بأس. وقال مسلمة: كان يفتي برأي الأوزاعي هو وأبوه، وكان ثقة مأمونا فقيها. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: كان من خيار عباد الله المتقنين في الروايات.

وقال الحافظ في «النتائج» ٢/١٥٩، في حديث، وهو أحد رجاله: «**إسناده صحيح**»، وقال في «النكت الظراف مطبوع بهامش التحفة» ٤/٢٦٤، في حديث، وهو أحد رجاله: «**رجاله كلهم ثقات**»، وقال في «التقريب» ص٣٥٠، رقم (٣١٩٢): صدوق عابد، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وستين، وله مائة سنة، د س.

خلاصة حاله أنه ثقة عابد.

ينظر: (الجرح والتعديل ٦/٢١٤، رقم(١١٧٨)، وتهذيب الكمال ١٤/٢٥٥، رقم(٣١٤٤)،إكمال مغلطاي ٧/٢٢١، رقم(٢٧٧١)، والتهذيب ٥/١١٥، رقم(٢٣٠).

- محمد بن شعيب هو محمد بن شعيب بن شابور الأموي مولاهم أبو عبد الله الدمشقي أحد الكبار. روى عن: الأوزاعي، وخالد بن دهقان، وغيرهما. وعنه: ابن المبارك، ونصر بن عاصم الأنطاكي، وغيرهما. قال ابن المبارك: الثقة من أهل العلم محمد بن شعيب. وقال ابن عمار، والعجلي، ودحيم: ثقة، زاد دحيم: والوليد كان أحفظ منه، وكان محمد إذا حدث بالشيء من كتبه كان حديثا صحيحًا. وقال أبو حاتم: هو أثبت من محمد بن حرب، ومحمد بن حمير، وبقية. وقال أبو داود: محمد بن شعيب في الأوزاعي ثبت. وقال ابن عدي: الثقات من أهل الشام فَعَدَّه فيهم. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أحمد: ما أرى به بأسا، وكان رجلا عاقلا. وقال ابن معين: كان مرجئا وليس به في الحديث بأس.

وقال الحافظ في «التقريب» ص٥٦٤، رقم (٥٩٥٨): صدوق صحيح الكتاب من كبار التاسعة، مات سنة مائتين، وله أربع وثمانون، ٤.

خلاصة حاله أنه: ثقة ـ على قول الأكثرين ـ غير أنه ثبتٌ في الأوزاعي، وهذا منه، ومن أنزله عن ذلك لم يذكر سببا.

ينظر: (ثقات العجلي ٢/٢٤٠، رقم(١٦٠٧)، والجرح والتعديل ٧/٢٨٦، رقم(١٥٤٨)، وثقات ابن حبان ٩/٥٠، والكامل لابن عدي ٢/٤٥٣، رقم(٥٦٣)، وتهذيب الكمال ٢٥/٣٧٠، رقم(٥٢٩٠)، والتهذيب ٩/١٩٧، رقم (٣٥١).

- **سعيد بن بشير الأزدي**، قال أبو داود وقال الميموني: رأيت أبا عبدالله يضعف أمره، قال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، قال علي بن المديني: كان ضعيفاً، قال البخاري: يتكلمون في حفظه وهو محتمل. قال النسائي: ضعيف. **خُلَاصَةُ حَالِهِ** أَنَّهُ: ضَعِيفٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِين. ينظر: المجروحين: (١/٣١٩)، «الكامل» لابْن عَدِيّ: (٣/ ٣٦٩ ـ ٣٧٦رقم٨٠٥)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الْجَوْزِيّ (١/٣١٤رقم١٣٦٩)، «تَهْذِيب التَّهْذِيب»: (٤/٨-٩رقم١١)، «تَقْرِيب التَّهْذِيب» (ص٢٣٤رقم٢٢٧٦).

منصور بن زاذان: هو منصور بن زاذان الواسطي أبو المغيرة الثقفي مولاهم. روى عن: أنس ـ يقال: مرسل ـ، ومحمد بن سيرين، وغيرهما. وعنه: جرير بن حازم، وهشيم، وغيرهما. وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وأحمدُ، وزاد: شيخ، وابنُ سعد، وزاد: ثبت سريع القراءة. وقال العجلي: رجل صالح متعبد. قال أبو حاتم: لَا أَعْلَمُ مَنْصُورَ بْنَ زَاذَانَ سَمِعَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَلَا رَوَى عَنْهُ.

وقال الذهبي في «الكاشف» ٢/٢٩٦، رقم (٥٦٣٩): ثقة كبير الشأن سريع القراءة جدا.

قال الحافظ في «التقريب» ص٦٣٥، رقم (٦٨٩٨): ثقة ثبت عابد، من السادسة، مات سنة تسع وعشرين على الصحيح، ع. **خلاصة حاله** أنه ثقة ثبت عابد ويرسل، وهذا ليس منه.

(الطبقات الكبرى ٧/٣١١، وثقات العجلي ٢/٢٩٨، رقم (١٧٩٣)، وعلل الحديث ١/٥٦٥، رقم (١٠٨) والجرح والتعديل ٨/١٧٢، رقم (٧٥٩)، وثقات ابن حبان ٧/٤٧٤، وتهذيب الكمال ٢٨/٥٢٣، رقم (٦١٩١)، والتهذيب ١٠/٢٧٢، رقم (٥٣٦)، وجامع التحصيل ص ٤٤٧، رقم (٨٠١).

الزُّهْرِيّ: هو محمد بن مُسلم بن عُبيدالله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله القُرشي، أبو بكر الحافظ المدني. أحد الأئمة والأعلام وعالم الحجاز والشام، وقال الحافظ: الفقيه الحافظ متَّفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. **خلاصة حاله**: ثقة حافظ فقيه متفق على جلالته وإتقانه. انظر (التهذيب ٩/٣٨٥، التقريب ٨٩٦، وانظر: الجرح والتعديل ٨ /١٨٤، ومعرفة الثقات٢/٢٥٣، والثقات٥/٣٤٩).

أبو سلمة بن عبد الرحمن: هو **أبو سلمة بن عبد الرحمن** بن عوف بن عبد عوف الزهري المدني. قيل: اسمه عبد الله. وقيل: إسماعيل وقيل: اسمه كنيته. روى عن: أبيه، وأبي سفيان بن سعيد بن المغيرة بن الأخنس، وغيرهما. وعنه: ابنه عمر، والزهري، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة فقيها كثير الحديث. وقال أبو زرعة: ثقة إمام. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة. وقال أبو حاتم: لم يسمع من أم حبيبة.

وقال الذهبي في «التذكرة» ١/٥٠، رقم (٥٢): كان من كبار أئمة التابعين غزير العلم ثقة عالما وقال الحافظ في «التقريب» ص ٧٤٥، رقم (٨١٤٢): ثقة مكثر، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة، وكان مولده سنة بضع وعشرين، ع.

خلاصة حاله أنه ثقة مكثر إلا أنه يرسل.

ينظر: الطبقات الكبرى (٥/١٥٥)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص١٧٣)، والثقات للعجلي (٢/٤٠٥)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص٢٥٥)، والجرح والتعديل (٥/٩٣)، وتهذيب الكمال (٣٣/٣٧٠)، والسير (٤/٢٨٧)، وتهذيب التهذيب (١٢/١١٥)، والتقريب (ص٦٤٥).

عائشة بنت أبي بكر رضى الله عنهما: هي أُمُّ المؤْمِنِيْنَ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ عبدالله بنِ أَبِي قُحَافَةَ عُثْمَانَ المَكِّيَّةُ، النَّبَوِيَّةُ. أَفْقَهُ نِسَاءِ الأُمَّةِ عَلَى الإِطْلَاقِ، ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس، وهي مِمَّنْ وُلِدَ فِي الإِسْلَامِ، وهَاجَرَ بها أَبَوَاهَا، وَتَزَوَّجَهَا نَبِيُّ الله قَبْلَ الهِجْرَةِ بِبِضْعَةَ عَشَرَ شَهْرا، وَقِيْلَ: بِعَامَيْنِ، وَدَخَلَ بِهَا فِي شَوَّالٍ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ، وَهِيَ ابْنَةُ تِسْعٍ، وَلَمْ يَتَزَوَّجِ النَّبِيُّ – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– بِكْرا غَيْرَهَا. تُوُفِّيَتْ سنة ثمان وخمسين في ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان عند الأكثر، وقيل: سَنَةَ سَبْعٍ، ودفنت بِالبَقِيْعِ وعاشت: ثَلَاثٌ وَسِتُّوْنَ سَنَةً، وَأَشْهُرٌ. يُنظر: أسد الغابة (١٨٦/٧)، والسير (١٣٥/٢)، والإصابة (٢٣١/٨).

دراســـة إسنـــاد الإمام أحمد بالوجه الثاني:

حجاج بن محمد: هو حجاج بن محمد المِصِّيصِي الأعور، أبو محمد، مولى سليمان بن مجالد، ترمذي الأصل، سكن بغداد، ثم تحول إلى المصيصة. روى عن: ابن أبي ذئب، وابن جريج، وشعبة، وغيرهم. وعنه: أحمد، ويحيى بن معين، وعبد الله بن محمد بن تميم المصيصي، وغيرهم. قال أحمد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف ورفع أمره جدا، ووثقه علي بن المديني، والنسائي، ومسلم، والعجلي، وابن قانع، ومسلم بن قاسم. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقا إن شاء الله، وكان قد تغير في آخر عمره حين رجع إلى بغداد. وقال ابراهيم الحربي: أخبرني صديق لي: قال: لما قدم حجاج الأعور آخر قدمه إلى بغداد خلط، فرأيت يحيى بن معين عنده، فرآه يحيى خلط، فقال لابنه: لا تُدخل عليه أحدًا.

وقال الذهبي في «السير» ٤٤٧/٩: الإمام الحجة الحافظ.

وقال الحافظ في «التهذيب» ١٨١/٢: سيأتي في ترجمة سُنَيْد بن داود عن الخلال ما يدل على أن حجاجا حدث في حال اختلاطه.

وقال في «الهدي» ٣٩٦/١: أحد الأثبات أجمعوا على توثيقه، وذكره أبو العرب الصقلي في «الضعفاء» بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلط، لكن ما ضَرَّه الاختلاط؛ فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحدا. وقال في «الهدي» أيضا ٤٦١/١: حجاج بن محمد الأعور ذكر فيمن اختلط إلا أنه لم يحدث في تلك الحالة فما ضره اهـ.

قلت: لكن ابنه لم يحجبه بالكلية كما دل عليه قول عبد الله بن أحمد عن أبيه .كما في «تهذيب الكمال» ١٦٢/١٢ . أنه قال: «رأيت سُنَيْد بن داود عند حجاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب "الجامع" لابن جريج. فكان في كتاب "الجامع": ابن جريج أُخبرت عن يحيى، وأُخبرت عن الزهري، وأُخبرت عن صفوان بن سليم. قال: فجعل سُنَيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد: ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج عن صفوان بن سليم، وكان يقول له: هكذا قال: ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج، وذمَّه على ذلك. قال أبي: وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة. كان ابن جريج لا يبالي من أين أخذها . يعني قوله: أخبرت وحدثت عن فلان» وقال أبو بكر الخلال .كما في «تهذيب الكمال» ١٦٣/١٢ . معلِّقا على هذه الحكاية التي رواها الأثرم أيضًا عن أبي عبد الله: «فنرى أن حجاجا كان منه هذا في وقت تغيره، لأن عبد الله بن أحمد حكى عن أبيه أن حجاجا تغير في آخر عمره، ونرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح صالحة إلا ما روى سنيد من هذه الأحاديث» انتهى. ومن هذا يتبين أن الأئمة جعلوا الحمل في ذلك على سُنَيد . لا على حجاج . لتسببه، لذا قال الحافظ في «التقريب» ص٣٠٥ رقم (٢٦٤٦): في ترجمة سُنَيْد «ضعِّف مع إمامته ومعرفته لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخَه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين، ق» وقال الحافظ في

«النتائج» ١٨٨/٣: من أثبت أصحاب ابن جريج عنه. «التقريب» ص١٨٧، رقم (١١٣٥): ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة س ت ومائتين ع.

خلاصة حاله أنه ثقة ثبت، ومن أثبت الناس في ابن جريج، واختلط في آخر عمره، ولم يحدث في تلك الحالة فما ضَرَّه، إلا في رواية سُنَيْد عنه.

(الطبقات الكبرى ٣٣/٧، ٤٨٩، وثقات العجلي ٢٨٥/١، رقم (٢٦٨)، والجرح والتعديل ١٧٨/٣، رقم (٣٠٠١)، وثقات ابن حبان ٢٠١/٨، والأنساب ٣١٥/٥، وتاريخ بغداد ٢٣٦/٨، رقم (٤٣٤٢)، وتهذيب الكمال ٤١٥/٥، رقم (١١٢٧)، والتهذيب ١٨٠/٢، رقم (٣٨١).

الليث بن سعد: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِي أبو الحارث، الإمام، المصري. روى عن: سعيد المقبري، وهشام بن سعد، وغيرهما. وعنه: ابن المبارك، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وغيرهما. وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي. وقال أحمد، وابن المديني: ثقة ثبت. وقال ابن سعد: كان قد اشتغل بالفتوى في زمانه، وكان ثقة كثير الحديث، صحيحَه. وقال يعقوب بن شيبة: **الليث ثقة وهو دونهم في الزهري . يعني دون مالك ومعمر وابن عيينة .** قال: **وفي حديثه عن الزهري بعضُ الاضطراب**، وقال أحمد: **أصح الناس حديثا عن المقبري الليث** كان يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما روى عن أبيه عن أبي هريرة. **هو ثبت في حديثه جداً**. قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: صدوق، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: إي لعمري، وقال عمرو بن علي: صدوق. وقال ابن خراش: صدوق صحيح الحديث.

وقال الذهبي في «السير»: ١٣٦/٨ الإمام **الحافظ** شيخ الإسلام. وقال في «الكاشف» ١٥١/٢، رقم (٤٦٩١): الإمام، ثبت، من نظراء مالك.

وقال الحافظ في «الهدي»: ص٣٥٨: الليث حافظ. وفي «الفتح» ٨٧/٨: أتقن الناس لحديث سعيد المقبري. وفي «التلخيص الحبير» ٦٣٧/١: من أوثق الناس في أبي الزبير. وفي «الهدي» ٣٥٦: هو والأوزاعي في الزهري سواء. وفي «التقريب» ص٥٤٢، رقم (٥٦٨٤): ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين، ع.

خلاصة حاله أنه: ثقة ثبت حافظ فقيه إمام مشهور غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه إلى مكانة مالك ومعمر وابن عيينة فلا يقدم على أحدهم عند مخالفته في الرواية عن الزهري، ومن أثبت الناس في سعيد المقبري، ومن أوثق الناس في أبي الزبير.

(الطبقات الكبرى ٥١٧/٧، والجرح والتعديل ٢٤٤/٧، رقم(١٢٥٥٩)، والمراسيل لابن أبي حاتم ص١٨٠، رقم (٣٢٩)، وتهذيب الكمال ٢٥٥/٢٤، رقم(٥٠١٦)، وجامع التحصيل ص٢٦٠، رقم (٦٦٢)، وشرح علل الترمذي ٦٧٠/٢، والتهذيب ٤١٢/٨، رقم (٨٣٤).

عُقَيْل بن خالد بن عَقِيل الأيلي, أبو خالد الأموي، مولى عثمان. قال أحمد ومحمد بن سعد والنسائي: ثقة. قال أبو زرعة: صدوق ثقة. قال العجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة ثبت, سكن المدينة ثم الشام ثم مصر، من السادسة، مات سنة أربع وأربعين على الصحيح. **خلاصة حاله**: ثقة ثبت، ومن أثبت الناس في الزهري. (التهذيب ٢٢١/٧، والتقريب ٦٨٧، وانظر: الجرح والتعديل ٥٨/٧، والثقات ٣٠٥/٧)، وينظر: (الطبقات الكبرى ٥١٩/٧، وثقات العجلي ١٤٤/٢، رقم(١٢٧٠)، والجرح والتعديل ٤٣/٧، رقم(٢٤٣).

الزُّهْرِيّ: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، ثقة حافظ فقيه متفق على جلالته وإتقانه، تقدم انفاً.

أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري، ثقة مكثر إلا أنه يرسل، تقدم في الوجه الأول.

عائشة بنت أبي بكر الصديق الصحابية الجليلة، تقدمت الترجمة لها في الوجه الأول

دراسة إسناد الإمام الطبراني بالوجه الثالث:

أبو يحيى عبد الرحمن بن محمد بن سلْم الرازي، ثم الأصبهاني، إمام جامع أصبهان، حدث عن: سهل بن عثمان، وعبد العزيز بن يحيى، وغيرهما. وعنه: القاضي أبو أحمد العسال، وأبو القاسم الطبراني، وغيرهما. قال الذهبي في «السير»: الحافظ، المجود، العلامة، المفسر... وكان من أوعية العلم. وفي «التذكرة» الحافظ الكبير... كان من الثقات، مات في سنة إحدى وتسعين ومائتين، وهو من أبناء الثمانين. **خلاصة حاله** أنه ثقة حافظ. (السير ١٣/٥٣٠، والتذكرة٢/١٨٩، رقم(٧١١)، وتاريخ الإسلام ٢٢/١٩٤).

سهل بن عثمان هو سهل بن عثمان بن فارس الكندي أبو مسعود العسكري الحافظ نزيل الري، روى عن يزيد بن زريع، ويحيى بن زكرياء، وغيرهما. وعنه: مسلم، وعبد الله بن محمد بن العباس الأصبهاني، وغيرهما. قال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو الشيخ: كان يروي عن شريك وأبي الأحوص والأئمة كثير الفوائد. وقال عبدان: له غرائب كثيرة. قال أبو نعيم الحافظ في «تاريخ أصبهان»: كان كثير الحديث والفوائد.

قال الذهبي في «الكاشف» ١/٤٧٠، رقم (٢١٧٤): ثقة صاحب غرائب.

قال الحافظ في «التقريب» ص٣٠٧، رقم (٢٦٦٤): أحد الحفاظ له غرائب، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين م. **خلاصة حاله** أنه ثقة حافظ له غرائب.

ينظر: (الجرح والتعديل ٤/٢٠٣، رقم(٨٧٧)، وثقات ابن حبان ٨/٢٩٢، وتهذيب الكمال ١٢/١٩٨، رقم(٢٦١٨)، والتهذيب ٤/٢٢٥.٢٢٦، رقم(٤٤٩).

عبدُ الرحيم بن سليمان الكِنَانِي وقيل الطائي. قال ابن معين وأبو داود: ثقة. قال أبو حاتم: صالح الحديث كان عنده مصنفات قد صنف الكتب. قال ابن المديني: لا بأس به. قال النسائي: ليس به بأس. **خلاصة حاله**: ثقة. ينظر: (تهذيب الكمال ١٨/٣٦، رقم(٣٤٠٧)، التهذيب ٦/٢٧٤، رقم(٦٠٣)، التقريب ص ٤١٥، رقم(٤٠٥٦).

إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق البصري. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه. وقال الفلاس: كان ضعيفا في الحديث يهم فيه وكان صدوقا يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال. وقال الجوزجاني واه جدا. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث مختلط. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة. وقال الحاكم عن أبي علي الحافظ: ضعيف. وقال الحافظ: كان فقيها ضعيف الحديث، من الخامسة. **خلاصة حاله**: ضعيف. ينظر: (الجرح والتعديل ٢/١٩٨، رقم (٦٦٩)، والكامل في الضعفاء ١/٢٨٢، رقم (١٢٠)، وتهذيب الكمال ٣/١٩٨، رقم(٤٨٣)، والميزان ١/٢٤٨، رقم (٩٤٥)، والتهذيب ١/٢٨٩، رقم(٥٩٨).

الزُّهْرِيّ: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، ثقة حافظ فقيه متفق على جلالته وإتقانه، تقدم انفاً.

أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري، ثقة مكثر إلا أنه يرسل، تقدم في الوجه الأول.

أُمُّ سَلَمَة رضى الله عنها: هي أُمُّ المؤْمِنِيْنَ هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ بنِ المغِيْرَةِ أُمُّ سَلَمَةَ المخْزُوْمِيَّةُ، بِنْتُ عَمِّ خَالِدِ بنِ الوَلِيْدِ سَيْفِ اللهِ، مِنَ المهَاجِرَاتِ الأُوَلِ، دَخَلَ بِهَا النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– حِيْنَ حَلَّتْ فِي شَوَّالٍ، سنة أَرْبَعٍ مِنَ الهِجْرَةِ، وَكَانَتْ مِنْ أَجْمَلِ النِّسَاءِ وَأَشْرَفِهِنَّ نَسَبا، وَكَانَتْ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّهَاتِ المؤْمِنِيْنَ، وَالظَّاهِرُ وَفَاتُهَا فِي سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّيْنَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا –، وَدُفِنَتْ بِالبَقِيْعِ، وعَاشَتْ نَحْوا مِنْ تِسْعِيْنَ سَنَةً. يُنظر: الاستيعاب (١٩٢٠/٤)، وأسد الغابة (٢٧٨/٧)، والسير (٢٠١/٢).

دراســـة إسنــاد الإمام إسحاق بن راهويه بالوجه الرابع:

النضر بن شُمَيْل: النضر بن شميل المازني أبو الحسن النحوي البصري. قال أبو حاتم عن ابن المديني: من الثقات، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة، وكذا قال النسائي وقال أبو حاتم: ثقة صاحب سنة، وقال الحافظ: ثقة ثبت، من كبار التاسعة مات سنة أربع ومائتين وله اثنتان وثمانون. خلاصة حاله: ثقة ثبت (الجرح والتعديل ٤٧٧/٨، رقم (٢١٨٨)، وتهذيب الكمال ٣٧٩/٢٩، رقم (٦٤٢١)، والتهذيب ٣٩٠/١٠، رقم (٧٩٧)، والتقريب ص ٦٥٢، رقم ٧١٣٥).

صالح بن أبي الأخضر اليمامي، مولى هشام بن عبد الملك، روى عن: نافع، والزهري، وغيرهما. وعنه: حماد بن زيد، والنضر بن شميل، وغيرهما. قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأحمد صالح: يحتج به؟ قال: يستدل به ويعتبر به. وقال ابن معين: ليس بالقوي. وقال مرة: ضعيف، وزمعة بن صالح أصلح منه. وقال العجلى: يكتب حديثه وليس بالقوي. وقال سعيد بن عمرو البردعي: قلت لأبي زرعة: زمعة بن صالح، وصالح بن أبي الاخضر واهيان؟ قال: أما زمعة فأحاديثه عن الزهري كأنه يقول مناكير، وأما صالح فعنده عن الزهري كتابان: أحدهما عرض، والآخر مناولة، فاختلطا جميعا، وكان لا يعرف هذا من هذا. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال البخاري وأبو حاتم: لين. وقال البخاري مرة، والنسائي: ضعيف. وقال الترمذي: يضعف في الحديث ضعفه يحيى القطان وغيره. وقال ابن عدي: وفي بعض حديثه ما ينكر وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم.

وقال الذهبي في «الميزان» ٢٨٨/٢، رقم (٣٧٦٩): صالح الحديث.

وقال الحافظ في «التقريب» ص ٣٢٢، رقم (٢٨٤٤): ضعيف يعتبر به، من السابعة، مات بعد الأربعين.

خلاصة حاله أنه ضعيف. ينظر: (الجرح والتعديل ٣٩٤/٤، رقم (١٧٢٧)، والكامل لابن عدي ٦٤/٤، رقم (٩١٣)، وتهذيب الكمال ٨/١٣، رقم (٢٧٩٥)، والتهذيب ٣٣٣/٤، رقم (٦٥٠).

الزُّهْرِيّ: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، ثقة حافظ فقيه متفق على جلالته وإتقانه، تقدم انفاً.

عروة بن الزبير: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأَسَدِي، أبو عبد الله المدني. روى عن: أبيه، وأمه أسماء بنت أبي بكر، وغيرهما. وعنه: ابنه هشام بن عروة، والزهري، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث فقيها عالما ثبتا مأمونا. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة وكان رجلا صالحا لم يدخل في شيء من الفتن، وقال أبو حاتم: عروة بن الزبير عن علي وبشير والد النعمان مرسل، وقال الدارقطني: لا يصح سماعه من أبيه.

وقال الذهبي في «التذكرة» ٥٠/١، رقم (٥١): الإمام...كان عالما بالسيرة حافظا ثبتا.

وقال الحافظ في «التقريب» ص٤٥٤، رقم (٤٥٦١): ثقة فقيه، مشهور من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان، ع.

خلاصة حاله أنه ثقة ثبت فقيه مشهور إلا أنه يرسل.

(الطبقات الكبرى ١٧٨/٥، وثقات العجلي ١٣٣/٢، رقم (١٢٢٩)، والجرح والتعديل ٣٩٥/٦، رقم (٢٢٠٧)، وتهذيب الكمال ١١/٢٠، رقم (٣٩٠٥)، وجامع التحصيل ص٣٥١، رقم (٥١٥)، والتهذيب ١٦٣/٧، رقم (٣٥٢).

عائشة بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما الصحابية الجليلة سبقت آنفا.

دراسة متابعة أسامة بن زيد لصالح بن أبي الأخضر عند الإمام النسائي:

الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرَادِى مولاهم أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي وراوية كتبه عنه. قال ابن يونس والخطيب: كان ثقة. وقال الخليلي: ثقة متفق عليه، والمزني مع جلالته استعان على ما فاته عن الشافعي بكتاب الربيع. وقال مسلمة: كان من كبار أصحاب الشافعي وكان يوصف بغفلة شديدة وهو ثقة. وقال ابن أبي حاتم: سمعنا منه وهو صدوق ثقة. سئل أبي عنه فقال: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به.

وقال الحافظ في «التقريب» ص ٢٤٧، رقم (١٨٩٤): ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين، وله ست وتسعون سنة، ٤.

خلاصة حاله: أنه ثقة على قول الأكثرين سوى قول أبي حاتم والنسائي فيه: «إنه صدوق» فيحمل هذا على تشددهما، والله تعالى أعلم.

(الجرح والتعديل ٤٦٤/٣، رقم (٢٠٨٣)، وثقات ابن حبان ٢٤٠/٨، وتهذيب الكمال ٨٧/٩، رقم (١٨٦٤)، والتذكرة ١٢٤/٢، والسير ٥٨٧/١٢، والكاشف ٣٩٢/١، رقم (١٥٣٤)، والتهذيب ٢١٣/٣، رقم (٤٧٣).

ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم القُرَشِي، مولاهم، أبو محمد، المصري، الفقيه. ولد سنة ١٢٥. وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه. وقال أحمد: صحيح الحديث يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: إنه كان يسيء الأخذ، قال: قد كان، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحًا، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، أحب إليَّ من الوليد بن مسلم، وأصح حديثا منه بكثير، وقال ابن عدي: من أجلة الناس وثقاتهم وحديث الحجاز ومصر يدور على رواية ابن وهب، وجَمَعَه لهم مسندهم ومقطوعهم، وقد تفرد غير الشيخ بالرواية عن الثقات والضعفاء، ولا أعلم له حديثا منكرا إذا حدث عنه ثقة من الثقات. وقال ابن سعد: كان كثير العلم ثقة فيما قال حدثنا، **وكان يدلس**. وقال النسائي: كان يتساهل في الأخذ، ولا بأس به، وقال في موضع آخر: ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرا.

وقال الذهبي في «المغني» ٣٦٢/١، رقم (٣٤١٦): الإمام ثقة ثبت تناكد ابن عدي بذكره في الكامل. وذكره الحافظ في المرتبة الأولى من «طبقات المدلسين» ص٢٢، رقم (١٧)، وقال: الفقيه المشهور وصفه بذلك محمد بن سعد في الطبقات.

وقال في «الدراية» ٢٤٣/١: أعلم الناس بأسامة بن زيد الليثي. وفي «التقريب» ص٣٨٨، رقم (٣٦٩٤): ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين، وله اثنتان وسبعون سنة، ع.

خلاصة حاله: أنه ثقة حافظ فقيه عابد وكان يدلس، وهو من المرتبة الأولى من طبقات المدلسين.

(تاريخ ابن معين ٤١٢/٤، رقم (٥٠٣٧)، والجرح والتعديل ١٨٩/٥، رقم (٨٧٩)، وثقات ابن حبان ٣٤٦/٨، والكامل في الضعفاء ٢٠٢/٤، رقم(١٠١٣)، والإرشاد ٢٥٥/١، رقم (٩٧)، والسير ٢٢٣/٩، والميزان ٥٢١/٢ رقم (٤٦٧٧)، والتذكرة ٢٢٢/١، رقم (٢٨٣)، وتهذيب الكمال ٢٧٧/١٢، رقم (٣٦٤٥)، والتهذيب ٦٥/٦، رقم (١٤١).

أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني. روى عن: الزهري، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما. وعنه: يحيى القطان، وابن وهب، وغيرهما. قال أحمد: تركه القطان بآخرة. وقال مرة: ليس بشيء. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: روى عن نافع أحاديث مناكير، فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النُّكْرة. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف. وقال ابن معين: كان يحيى بن سعيد يضعفه. وقال مرة: ثقة صالح. وقال مرة: ليس به بأس. وقال مرة: أنكروا عليه أحاديث. وقال الدوري وغيره عنه: ثقة. زاد غيره: حجة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو أحمد بن عدى: يروى عنه الثوري وجماعة من الثقات، ويروى عنه ابن وهب نسخة صالحة، وهو كما قال ابن معين ليس بحديثه بأس، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم. وقال العجلي: ثقة. وقال أبو داود: صالح إلا أن يحيى بن سعيد أمسك عنه بآخرة. وقال ابن حبان في "الثقات": **يخطئ وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب**، وأسامة بن زيد بن أسلم مدني واهٍ، وكانا في زمن واحد، إلا أن الليثي أقدم، وكان يحيى بن سعيد يسكت عنه، وفي نسخة يكتب عنه[٣٤]، وقال الحاكم: قد روى مسلم لأسامة بن زيد كتاباً لعبد الله بن وهب، والذي استدللت به في كثرة روايته أنه عنده صحيح الحديث على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهداً بها أو مقروناً في الإسناد بغيره. وقال ابن القطان الفاسي: لم يحتج به مسلم إنما أخرج له استشهادا.

وقال الذهبي في «المغني» ٦٦/١، رقم (٥٢٠): صدوق يهم. وفي «من تكلم فيه وهو موثق»: صدوق قوي الحديث. وفي «ديوان الضعفاء» ص٢٥، رقم (٣٠٤): صدوق فيه لين يسير.

وقال الحافظ في «الفتح» ٢١٠/٣: سيء الحفظ. وقال في «موافقة الخبر» ١٨٣/١ عقب حديث، وهو أحد رجاله: «**هذا حديث حسن من هذا الوجه... أسامة بن زيد مدني صدوق في حفظه شيء**». وفي «التقريب» ص١٢٤، رقم (٣١٧): صدوق يهم، من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين، وهو ابن بضع وسبعين، خت م٤.

خلاصة حاله: أنه صحيح الكتاب، صدوق في حفظه شيء، فيحسن حديثه في غير ما وهم فيه، جمعا بين أقوال الأئمة المذكورة في ترجمته.

(الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ص ٣٩٨، رقم (٣٢٦)، ثقات العجلي ٢١٦/١، رقم (٦١)، الجرح والتعديل ٢٨٤/٢، رقم(١٠٣١)، ثقات ابن حبان ٧٤/٦، تهذيب الكمال، ٣٤٧/٢، رقم (٣١٧) إكمال مغلطاي ٥٧/٢، رقم(٣٦٩)، التهذيب ١٨٣/١، رقم(٣٩٢).

الزُّهْرِيّ: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، ثقة حافظ فقيه متفق على جلالته وإتقانه، وكان ربَّما دلَّس من أهل المرتبة الثانية على الراجح، تقدم في الوجه الأول.

عروة بن الزبير بن العوام الأَسَدِي، ثقة ثبت فقيه مشهور إلا أنه يرسل، وسماعه من عائشة صحيح، تقدم في الوجه السابق.

عائشة بنت أبي بكر الصديق ل الصحابية الجليلة سبق الترجمة لها في الوجه الأول.

وتابع الأوزاعي، وابنُ عيينة، ومعمرٌ، صالحَ بن أبي الأخضر ومن تقدم ذكرهم عن الزهري:

الأَوْزَاعِي: هو عبد الرحمن بن عمرو الأَوْزَاعِي ثقة حافظ جليل فقيه إلا في روايته عن يحيى بن أبي كثير؛ فإنه يخطئ فيه كثيرا. (الطبقات الكبرى ٤٨٨/٧، والعلل لأحمد ٣٤٧/٢، رقم (٢٥٣٨)، والعجلي ٨٣/٢، رقم(١٠٦٣)، ومسند عمر بن الخطاب ليعقوب بن شيبة ص٦٦، رقم (١٧)، والجرح والتعديل ٣٢٤/٥، رقم(٨٥٩١)، والمعرفة

(٣٤) كذا نقله الحافظ في «التهذيب»، ومغلطاي في «الإكمال» عن ابن حبان، والذي في «الثقات» له: «يخطئ، كان يحيى القطان يسكت عنه».

والتاريخ (٤٠٩/٢)، والمراسيل لابن أبي حاتم ص١٣٠، رقم (٤٦٨)، وجامع التحصيل ص٣٢٩، رقم(٤٤٦)، وتهذيب الكمال ٣١٥/١٧، رقم(٣٩١٨)،و شرح العلل ٧٩٩/٢، والتهذيب ٢١٦/٦، رقم (٤٨٧).

سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي. قال علي بن المديني: ما من أصحاب الزُهري أتقى من ابن عُيينة. قال الشافعي: لو لا مالك وسُفيان لذهب علم الحجاز. قال أحمد: ما رأيت أحداً من الفُقهاء أعلم بالقرآن والسُنن منه. وقال الحافظ: ثقة حافظ فقيه إمام حُجَّة، إلا أنَّه تغيَّر حفظه باخره وكان رُبما دلَّس ولكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين، وله إحدى وتسعون سنة. **خلاصة حاله**: ثقة ثبت حافظ إمام إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وربما دلس. (التهذيب ١٠٦/٤ التقريب ٣٩٥، وانظر: الجرح ٢١١/٤، معرفة الثقات٤١٧/١، الثقات ٤٠٣/٦).

مَعمَر بن راشد الأزدي الحداني مولاهم، أبو عروة بن أبي عمرو البصري. قال يعقوب بن شيبة والنسائي: ثقة مأمون. عَدَّه علي بن المديني وأبو حاتم فيمن دار الإسناد عليهم. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان فقيهاً حافظاً مُتقناً ورعاً. وقال الحافظ: ثقة ثبت فاضل إلا أنَّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدَّث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين، وهو ابن ثمان وخمسين سنة. **خلاصة حاله**: ثقة ثبت حافظ ومن أثبت الناس في الزهري، إلا أن روايته عن أشخاص معينين ضعيفة. ينظر: (تاريخ ابن معين ١٣٣/٣، رقم(٥٥٩)، والمعرفة والتاريخ ٨٢٠/٢، والجرح والتعديل ٢٥٥/٨، رقم (١١٦٥)، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ٢٢٩، رقم (٣٩٧)، وثقات العجلي ٢٩٠/٢، رقم(١٧٦٦)، وثقات ابن حبان ٤٨٤/٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٥، رقم (١٥٤٣)، والعلل للدارقطني ٢٢١/١٢، رقم (٢٦٤٢)، وتهذيب الكمال ٣٠٣/٢٨، رقم(٦١٠٤)، والكاشف ٢٨٢/٢، رقم (٥٥٦٧)، والتهذيب ٢١٨/١٠، رقم (٤٤١).

الزُّهْرِيّ: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، ثقة حافظ فقيه متفق على جلالته وإتقانه، تقدم آنفاً.

عروة بن الزبير بن العوام الأَسَدِي، ثقة ثبت فقيه مشهور إلا أنه يرسل، وسماعه من عائشة صحيح، تقدم الوجه السابق.

عائشة بنت أبي بكر الصديق الصحابية الجليلة سبقت في الوجه الأول.

النظر في الخلاف، وبيان الراجح، وقرائن الترجيح:

بناء على ما تقدم في التخريج، ودراسة الأسانيد، وأحوال الرواة عن المدار ـ الإمام الزهري ـ نجد أن **الوجه الأول** رواه عنه: **منصورُ بن زاذان** أبو المغيرة الثقفي، وهو ثقة ثبت عابد ويرسل، وهذا من إرساله؛ لأنه لم يسمع من الزهري ولم يرو عنه، كما نص على ذلك أبو حاتم، وقد تقدم كلامه في هذه المسألة، كما أنه من طريق سعيد بن بشير الأزدي، وهو صدوق **ربما يهم**، وقد تفرَّد به، كما قاله الطبراني في «الأوسط» فيما تقدم، وعدَّه الدارقطنيُّ في «العلل» ١٤٢/١٥، من مناكيره وأوهامه، كما أن الدارقطني علَّلَ في «سننه» على تضعيفه بقوله: «ولو كان ما رواه سعيد بن بشير، عن منصور، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة ﵂ صحيحًا لما كان الزهري يفتي بخلافه، والله أعلم» كما تقدم.

ونجد أن الوجه الثاني رواه عنه: أربعة من الثقات، وهم عُقَيْلُ بن خالد الأموي، ومحمدُ بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، ومعمرُ بن راشد الأَزْدِي، وعبدُ الملك بن عبد العزيز بن جريج الأُمَوِي، كما أن عُقَيْل بن خالد

الأموي موصوفٌ بالثبت، ومعمر بن راشد موصوف بالحفظ، وعُدَّ عُقيل من أثبت الناس في الزهري، كما أن ابنَ شهاب الزهري تابعه صالحُ بن أبي حسَّان، وهو صدوق، كما تقدم.

ونجد أن الوجه الثالث رواه عنه: إسماعيلُ بن مسلم المكي، وهو ضعيف، وقد تفرد به كما قاله الطبراني، ونسب الإمام الدارقطني في «العلل» ١٥/١٤٣ إليه الوهم في ذكر "أم سلمة" بقوله: «ووهِم في قوله: عن أم سلمة» وبناء عليه فهذا الوجه مرجوح أيضًا.

ونجد أن الوجه الرابع رواه عنه: صالحُ بن أبي الأخضر اليمامي، وهو ضعيف، وأسامةُ بن زيد الليثي، وهو صحيح الكتاب، صدوق في حفظه شيء، وتابعهما ثلاثةٌ من الثقات مع أحفظية بعضهم، وهم معمر بن راشد الأَزْدِي . وتقدم أن هذا الوجه غير محفوظ عن معمر، وسفيان بن عيينة الهِلَالِي، وعبد الرحمن بن عمرو الأَوْزَاعِي، لكن الإمام الدارقطني صدَّر رواياتهم في «العلل» بـ "رُوِي" مما يدل على أن هذا الوجه مرجوح عنده، ومما يؤكده أنه لما ساق الخلاف على الزهري في «العلل» ١٥/١٤٢ رجح الوجه الثاني بسرد الثقات الحفاظ عنه.

وعليه يمكن القول بأن الوجه الثاني هو الراجح؛ وذلك للقرائن الآتية:

الأولى: أن هذا الوجه رواه أربعة من الثقات مع أحفظية بعضهم كما تقدم.

الثانية: أن رواته من الثقات أكثر عددا من رواة الوجوه الأخرى.

الثالثة: أن بعض الرواة لهذا الوجه متقدم في الرواية عن المدار.

الرابعة: أنه قد توبع على المدار دون الوجوه الأخرى.

وهذا الترجيح يلتقي مع ترجيح الإمامين، وهما: أبو حاتم، والدارقطني (رحمهما الله):

فقال الإمام أبو حاتم: في هذه المسألة ـ كما تقدم ـ بعد أن ساقه ابنه من طريق سعيد بن بشير: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لا أصل له من حديث الزهري، ولا أعلم منصور بن زاذان سمع من الزهري، ولا روى عنه، وَحِفْظِي عَنْ أَبِي: أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أَرَادَ: الزُّهْرِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ. قُلْتُ لِأَبِي: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟ قَالَ: مِنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ» انتهى. لم يصرح الإمام أبو حاتم هنا بالقرينة، لكن تبين لي من خلال الدراسة أنه رجحه بالأحفظية والأكثرية.

وقال الإمام الدارقطني: في «سننه» ـ كما تقدم ـ «المحفوظ عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة ﵂ أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم، وكذلك رواه الحفاظ الثقات: عن الزهري، منهم: معمر، وعقيل، وابن أبي ذئب». وكذا رجَّحه في «العلل» ١٥/١٤٢، رقم (٣٩٤٢) بسرد الثقات الحفاظ عن الزهري.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

صحيح بإسناد الإمام أحمد؛ لما تقدم في دراسته.

النموذج الثالث

١١٥ قال الإمام ابن أبي حاتم: وَسَمِعْتُ أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضى الله عنها؛ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ(١)، وَلَا يَمَسُّ مَاءً».

فَقَالَ أَبِي: سَمِعْتُ نَصْرَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: قَالَ أَبِي: قَالَ شُعْبَةُ: قَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنَامُ جُنُبًا»، **وَلَكِنِّي أَتَّقِيهِ**(٢).

التخريج:

هذا الحديث رواه الأسود بن يزيد النَّخَعِي، واختلف عليه من وجهين متنًا:

١. فمرة يروى عنه، عن عائشة ﵂ بلفظ: «أن النبي ﷺ كان ينام وهو جُنُبٌ ولا يمسُّ ماء».

٢. ومرة يروى عنه، عن عائشة ﵂، بلفظ: «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام يتوضأ».

أما الوجه الأول: (الأسود النخعي، عن عائشة ﵂ بلفظ: «أن النبي ﷺ كان ينام وهو جُنُبٌ ولا يمسُّ ماء»)

فأخرجه الطيالسي في «مسنده» ٣/٢٥، رقم (١٥٠٠)، وعبدُ الرزاق في «المصنف»، كتاب الطهارة، باب الرجل ينام وهو جنب أو يطعم أو يشرب، ١/١٢٨٠، رقم (١٠٨٢) وابن الجعد في «مسنده» ١/٢٦٧، رقم (١٧٦٤) . ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر الذى ورد في الجنب ينام، ولا يمس ماء، ١/١٠٢، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم، ٢/٩١، رقم (٦٠٥) . قالوا: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة ﵂، «**أن النبي ﷺ كان ينام وهو جُنُبٌ، ولا يمسُّ ماء**». **قال ابن المنذر عقبه:** «قال ابن مهدي: سألت سفيان عن هذا الحديث فأبى أن يحدثني، وقال: هو وهم يعني حديث الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة».

وأخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الطهارة، باب فى الجنب يؤخر الغسل، ١/٩٠، رقم (٢٨)، عن محمد بن كثير، **وقال عقبه:** «حدثنا الحسن بن على الواسطى، قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: **هذا الحديث وهم**. يعنى حديث أبى إسحاق» اهـ. وقال الحافظ في «النكت الظراف» المطبوع بهامش تحفة الأشراف ١١/٣٨٠، رقم (١٦٠٢٣): عن أبي داود برواية ابن العبد قال: «هذا الحديث ليس بصحيح».

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع، ١/٢٢٤، رقم (٧٥٧) من طريق أبي عاصم، **وأخرجه اسحاق بن راهويه** في «مسنده»، ٣/٨٥١، رقم (١٥١٢)، عن وكيع...، **وأخرجه الترمذي** في «جامعه» كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب ينام قبل أن يغتسل، ١/٢٠٢، رقم (١١٩)، وابنُ ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب ينام كهيئة لا يمس ماء، ١/١٩٢، رقم (٥٨٣)، وأبو يعلى في «مسنده» ٨/١٧٤ رقم (٤٧٢٩)، من طريق وكيع بن الجراح، **ثلاثتهم** (محمد بن كثير، وأبو عاصم، ووكيع) **عن سفيان الثوري، قال الترمذي عقبه:**

هذا قول سعيد بن المسيب وغيره، وقد روى غيرُ واحد: عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ: "أنه كان يتوضأ قبل أن ينام"، **وهذا أصح** من حديث أبي إسحق، عن الأسود، وقد روَى عن أبي إسحق هذا الحديثَ شعبةُ والثوريُّ وغيرُ واحد، **ويرون أن هذا غلط من أبي إسحق**» انتهى. **وقال ابن ماجه عقبه:** «قال سفيان: فذكرت الحديث يوما فقال لي إسماعيل: يَا فَتَى، يُشَدُّ هَذَا الْحَدِيثُ بِشَيْءٍ»[٣٥].

وأخرجه البخاري[٣٦] في «صحيحه»، كتاب التهجد باب من نام أول الليل وأحيا آخره، ١/٤٨٥، رقم (١٠٩٥)، ولفظه: "عن الأسود، قال: سألت عائشة رضي الله عنها، كيف كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل؟ قالت: «كان ينام أوله ويقوم آخره، فيصلي، ثم يرجع إلى فراشه، فإذا أذن المؤذن وثب، فإن كان به حاجة، اغتسل وإلا توضأ وخرج»، وأخرجه أحمدُ في «مسنده» ٦/١٧٦، رقم (٢٥٤٧٤)، واسحاقُ بن راهويه في «مسنده» ٣/٨٥١، ٨٥٣، رقم (١٥١٣،١٥١٤) من طريق شعبة بن الحجاج، والطيالسي في «مسنده» ٣/١٦، رقم (١٤٨٣)، عن شعبة بن الحجاج...، **وأخرجه مسلم** في «صحيحه»، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل...، ١/١٥٠، رقم (٧٣٩)، ولفظه: "كان ينام أول الليل، ويحيي آخره، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته، ثم ينام، فإذا كان عند النداء الأول – قالت – وثب – ولا والله ما قالت قام – فأفاض عليه الماء – ولا والله ما قالت اغتسل، وأنا أعلم ما تريد – وإن لم يكن جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة، ثم صلى الركعتين».

وأخرجه مسلم في «التمييز» ص١٨١، رقم (٤٠) **وقال عقبه:** «فَهَذِهِ الرِّوَايَة عَن أبي اسحاق خاطئة، وَذَلِكَ أَن النَّخعِيّ، وَعبد الرَّحْمَن بن الأسود جَاءَا بِخِلَاف مَا روى أَبُو اسحاق» اهـ. ثم ذكر روايتهما.

وأخرجه أحمد في «مسنده» ٦/١٠٢، ١٤٣، رقم (٢٤٧٥٠، ٢٤٧٥٢، ٢٥١٧٨)، **وأخرجه اسحاق** بن راهويه في «مسنده» ٣/٨٥٣ .٨٥٤، رقم (١٥١٥، ١٥١٦)، **وأخرجه البيهقي** في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء، ١/٢٠١، **وقال عقبه:** «أخرجه مسلم في «الصحيح» عن يحيى بن يحيى، وأحمد بن يونس دون قوله: "قبل أن يمس ماء". وذاك لأن الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة، وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود، وأن أبا إسحاق ربما دلس، فرأوها من تدليساته، واحتجوا على ذلك برواية إبراهيم النخعي، وعبد الرحمن بن الأسود عن الأسود، بخلاف رواية أبي إسحاق» انتهى. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ١/٣٧٨: «وأخرج مسلم الحديث دون قوله "ولم يمس ماء"، وكأنه حذفها عمدا؛ لأنّه عللها في "كتاب التمييز"».

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع، ١/١٢٥، رقم(٧٦٣)، **خمستهم** (مسلم، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، والبيهقي والطحاوي) **من طريق أبي خيثمة زهير بن معاوية الكوفي، وقال الطحاوي عقبه:** «.. فهذا الأسود بن يزيد قد أبان في حديثه لَمَّا ذكرناه بطوله أنه "كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة". وأما قولها " فإن كانت له حاجة قضاها، ثم ينام قبل أن يمس ماء "فيحتمل أن يكون قدر ذلك على الماء الذي يغتسل به لا على الوضوء. وقد بين ذلك غير أبي إسحاق، عن الأسود, عن عائشة أن رسول الله ﷺ "كان يتوضأ وضوءه للصلاة» انتهى. **قال العيني** في «نخب الأفكار» ٢/٥٣٧ شارحًا لكلام الإمام الطحاوي: «إن هذا الحديث لما ذكر بطُوله من غير

(٣٥) كذا في المطبوع، ونقل ابن الملقن في «البدر المنير» ٢/٥٦٨: عن إسماعيل، أنه قال: «**يا فتى، سند هذا الحديث سيئ**».
(٣٦) لم أقدِّم رواية البخاري ومسلم؛ لأن روايتهما ليست موافقة بتمامها لرواية المؤلف.

اختصار ظهر أنه كان إذا أراد أن ينام وهو جنب يتوضأ وضوء الصلاة، فيكون معنى قولها في الحديث المختصر: "ثم نام قبل أن يمسّ ماء" أي الماء الذي يغتسل به، لا الماء الذي يتوضأ به».

وأخرجه الترمذي في «جامعه» كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب ينام قبل أن يغتسل، ٢٠٢/١، رقم (١١٨)، وابنُ ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب ينام كهيئة لا يمس ماء، ١٩٢/١، رقم (٥٨١)، والنسائي في « السنن الكبرى » كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام، وذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة في ذلك، ٢١٢/٨، رقم (٩٠٠٣)، وأحمد في «مسنده» ٤٢/٦، رقم (٢٤٢٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع، ١٢٥/١، رقم (٧٥٩، ٧٦٢)، **من طريق الأعمش، قال الطحاوي عقبه:** «فذهب قوم إلى هذا , وممن ذهب إليه, أبو يوسف, فقالوا: لا نرى بأسا أن ينام الجنب من غير أن يتوضأ، لأن التوضؤ لا يخرجه من حال الجنابة إلى حال الطهارة. وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: ينبغي له أن يتوضأ للصلاة قبل أن ينام, وقالوا: هذا الحديث غلط لأنه حديث مختصر, اختصره أبو إسحاق, من حديث طويل فأخطأ في اختصاره إياه».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام، وذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة في ذلك، ٢١٣/٨، رقم (٩٠٠٥)، **وأحمد** في « مسنده» ١٤٣/٦، ١٧١، رقم (٢٥١٧٨، ٢٥٤١٦) و**الطحاوي** في «شرح معاني الآثار» كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع، ١٢٥/١، رقم (٧٦١) من **طريق إسماعيل بن أبي خالد، وأخرجه النسائي** في «السنن الكبرى» كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام، وذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة في ذلك، ٢١٢/٨، رقم (٩٠٠٤)، من طريق **مطرِّف، وأخرجه ابن ماجه** في «سننه»، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في أي ساعات الليل أفضل ؟ ٤٣٤/١، رقم (١٣٦٥)، وأحمد في «مسنده» ٢١٤/٦، ٢٥٣، رقم (٢٦١٩٩، ٢٥٨٣٣) وإسحاق بن راهويه في «مسنده» ٨٥٤/٣، رقم (١٥١٧) من **طريق إسرائيل بن يونس الكوفي**، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ٢/ ٧: «هذا إسناد صحيح، وأبو إسحاق وإن اختلط بأخرة، فإنّ إسرائيل روى عنه قبل اختلاطه».

وأخرجه أحمد في «مسنده» ١٠٩/٦، رقم (٢٤٨٢٢)، من **طريق شريك النَّخَعِي، وأخرجه إسحاق بن راهويه** في «مسنده» ٨٥٤/٣، رقم (١٥١٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع، ١٢٥/١، رقم (٧٦٠) من طريق **أبي بكر بن عياش..، وأخرجه ابن أبي شيبة** في «المصنف» كتاب الطهارات، باب في الغسل من قال لا بأس أن يؤخره، ٦٤/١، رقم (٦٨٢)، . وعنه ابنُ ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب ينام كهيئة لا يمس ماء، ١٩٢/١، رقم (٥٨٢) عن أبي الأحوص، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع، ١٢٥/١، رقم (٧٥٧) من **طريق أبي الأحوص، فعشرتهم (سفيان الثوري، وشعبة، وزهير، والأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، ومطرِّف بن طريف الكوفي، وإسرائيل بن يونس الكوفي، وشريك النخعي، وأبو بكر بن عياش، وأبو الأحوص)** عن أبي إسحاق السبيعي، به، وقد بيَّن أبو إسحاق سماعَه من الأسود في رواية زهير عنه، بنحوه، إلا أن زهير بن معاوية ذكر الحديث بطوله هكذا: "كَانَ يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، وَيُحْيِي آخِرَهُ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ قَضَى حَاجَتَهُ، **ثُمَّ نَامَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ مَاءً**، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ النِّدَاءِ الْأَوَّلِ، قَالَتْ: وَثَبَ، – وَلَا وَاللَّهِ مَا قَالَتْ: قَامَ، – فَأَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ – وَلَا وَاللَّهِ مَا قَالَتْ: اغْتَسَلَ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا تُرِيدُ، – وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

جُنُبًا تَوَضَّأَ وُضُوءَ الرَّجُلِ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ"، اللفظ لأحمد، **ولم يذكر الإمام مسلم "قبل أن يمس ماء"**، وإنما قال: «إِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ قَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَنَامُ»، **وكذا لم يقل شعبة في روايته "قبل أن يمس ماء"**، وقال إسحاق بن راهويه في آخره مفسرا لقوله: "لا يمس ماء": «**أي لا يغتسل**».

وأما الوجه الثاني: (الأسود، عن عائشة ﵂، **بلفظ: «كان رسول الله** ﷺ **إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام يتوضأ»**.

فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام، ١/٦٣، رقم (٦٧٠)، قال: حدثنا ابن علية، وغندر، ووكيع، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة ﵂ قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام يتوضأ».

وعن ابن ابي شيبة أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له، ١/٢٤٨، رقم (٣٥٠) **وابنُ ماجه** في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب يأكل ويشرب، ١/١٩٤، رقم (٦٩١) بلفظه، زاد مسلم في آخره: «**وضوءه للصلاة**».

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في الموضع السابق، عن محمد بن المثنى، وابن بشار ـ مقرونين ..

وأخرجه أحمد في «مسنده» ٦/١٩٢، رقم (٢٥٦٣٨) ثلاثتهم (محمد بن المثنى، وابن بشار، وأحمد) **عن محمد بن جعفر المعروف بغندر...، وأخرجه أحمد** في «مسنده» ٦/١٩٢، رقم (٢٥٦٣٨)، **وأخرجه إسحاق بن راهويه** في «مسنده» ٣/٨٣٣، رقم (١٤٨٤)، **وأخرجه ابن خزيمة** في «صحيحه» كتاب الوضوء، باب استحباب الوضوء للجنب إذا أراد الأكل، ١/١٠٧، رقم(٢١٥) من طريق **سلم بن جنادة**، ثلاثتهم (أحمد، وابن راهويه، وسلم بن جُنادة) **عن وكيع، وأخرجه مسلم** في «صحيحه» في الموضع السابق، من طريق **معاذ بن معاذ العنبري، وأخرجه أبو داود** في «سننه» كتاب الطهارة، باب من قال يتوضأ الجنب. ١/٨٩، رقم (٢٢٤)، والنسائي في «سننه» كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل، ١/١٣٨، رقم (٢٥٥) من **طريق يحيى، وأخرجه النسائي** في «سننه» كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل، ١/١٣٨، رقم (٢٥٥)، من طريق **سفيان بن حبيب، وعبد الرحمن بن مهدي**، ـ فرَّقهما ـ **وأخرجه الطيالسي** في «مسنده» ٣/١٥، رقم (١٤٨١). ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر الذى ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء، ١/١٠٢ـ، **وأخرجه الطحاوي** في «شرح معاني الآثار» كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع، ١/١٢٥، رقم (٧٦٤) من طريق **بشر بن عمر, ثمانيتهم** (محمد بن جعفر المعروف بغُنْدَر، ووكيع بن الجراح، ومعاذ بن معاذ العنبري، ويحيى، وسفيان بن حبيب، وعبد الرحمن بن مهدي، والطيالسي، وبشر بن عمر) عن شعبة بن الحجاج به، بنحو رواية ابن أبي شيبة.

وتابع عبدُ الرحمن بنُ الأسود إبراهيمَ النخعي عن أبيه:

أخرجه أحمد في «مسنده» ٦/١٤٣، ٢٣٥، رقم (٢٥١٤٧، ٢٦٠٢٢)، قال: ثنا يزيد، عن الحجاج، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة ﵂، قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد ان يباشر إحدانا وهي حائض أمرها فاتزرت، **وإذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة**».

وأخرجه الدارمي في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب إذا أراد أن ينام، ١/٥٨٧، رقم (٧٨٤)، **وأخرجه البيهقي** في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء،

١٠٢/١، وقال **عقبه**: «وحديث أبي إسحاق السبيعي صحيح من جهة الرواية، وذلك أن أبا إسحاق بيَّن فيه سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه، والمدلس إذا بيَّن سماعه ممن روى عنه وكان ثقة فلا وجه لردّه».

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» ٢٠٩/٨، رقم (٤٧٧٢)، **وأخرجه إسحاق بن راهويه** في «مسنده» ٨٣٤/٣، رقم (١٤٨٥) **أربعتهم** (الدارمي، والبيهقي، وأبو يعلى، وإسحاق بن راهويه)، من طريق محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، به، بنحو رواية أحمد دون قصة الحيض في البداية.

وتابع أبو سلمة بنُ عبد الرحمن الأسودَ النخعي عن عائشة ﵂:

أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الغسل، باب كينونة الجنب في البيت إذا توضأ قبل أن يغتسل، ١٠٩/١، رقم(٢٨٢)، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا هشام وشيبان، عن يحيى، عن أبي سلمة، قال: سألت عائشة ﵂: «أكان النبي ﷺ يرقد وهو جنب؟ قالت: نعم، ويتوضأ».

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، ٢٤٨/١، رقم ٣٠٥، من طريق ابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، به، بلفظ: «أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام، وهو جنب، توضأ وضوءه للصلاة، قبل أن ينام».

وتابع عروةُ الأسودَ النخعي عن عائشة رضى الله عنها:

أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الغسل، باب الجنب يتوضأ ثم ينام ١٠٩/١، رقم (٢٨٤)، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عروة، عن عائشة ﵂، قالت: «كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة».

دراســـــة الأســـانيـــد:

دراســـة إسنـاد الإمام الطيالسي بالوجه الأول:

سفيان بن سعيد هوَ سُفْيَانُ بنُ سَعِيْدِ بنِ مَسْرُوْقٍ أَبُو عبدالله الثَّوْرِيُّ قَال شعبة، وسفيان بْن عُيَيْنَة، وأَبُو عاصم النبيل، ويحيى بْن معين، وغَيْرُ واحِدٍ من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث. وأثنى عليه ابن سعد والعجلي وابن حبان والنسائي والخطيب، وغيرهم ثناء عطرا. يزيد بعضهم على بعض في صفات التوثيق، ما ذكر واحد منهم أقل من صفتين. وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس. وقال البخاري: ما أقل تدليسه. وأورده ابن حجر في المرتبة الثانية.

وأما مرتبته في شيوخ بعينهم: فقال أبو حاتم: هو أحفظ أصحاب الأعمش وهو ثقة حافظ زاهد إمام أهل العراق وأتقن أصحاب أبي إسحاق وهو أحفظ من شعبة وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري أحفظ وهو أحب الناس إلي في إسماعيل بن أبي حكيم. وقال يحيى بن معين: لم يكن أحد أعلم بحديث منصور منه ولا أعلم بحديث أبي إسحاق والأعمش منه. قال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة. مَات سفيان بِالْبَصْرَةِ فِي شَعْبَانَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِيْنَ وَمِئَةٍ. **خلاصة حاله**: ثقة حافظ إمام. يُنظر: الطبقات الكبرى (٣٧١/٦)، والثقات للعجلي (٤٠٧/١)، والجرح والتعديل (٢٢٢/٤)، والثقات لابن حبان (٤٠١/٦)، وتاريخ بغداد (١٥٣/٩)، وتهذيب الكمال (١٥٤/١١)، والسير (٢٢٩/٧)، وجامع التحصيل (ص١٨٦)، وإكمال تهذيب الكمال (٣٨٧/٥)، وشرح علل الترمذي (٧٢٢/٢)، وتهذيب التهذيب (١١١/٤)، والتقريب (ص٢٤٤)، وتعريف أهل التقديس (ص٣٢)، وطبقات الحفاظ (٩٥/١)، واللباب (٢٤٤/١).

أبو إسحق هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن **أبي** شَعيرة، أبو إسحاق السَّبِيعِي الكوفي. قال أحمد: ثقة صالح ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بآخره[٣٧]، ووثقه ابن معين والنسائي والعجلي، وكذا أبو حاتم، وزاد: وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني، وشبيه الزهري في كثرة الرواية، واتساعه في الرجال. وقال معن: أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق يعني: للتدليس. وقال يحيى بن معين: سمع منه ابن عيينة بعدما تغير. وقال أبو حاتم: عمار بن رزيق سمع من أبي إسحاق بأخرة. وقال أبو حاتم: لا يصح لأبي إسحاق عن أنس: رؤية، ولا سماع. قال ابن المديني: لم يلق علقمة. وقال البرديجي أيضًا: لم يسمع أبو إسحاق من علقمة حرفًا. وقال الذهبي في «الميزان» ٢٧٠/٣، رقم (٦٣٩٣): من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلا. وقال فيه ٢٧٣/٢: قال أحمد حينما سئل عن شريك: كان عاقلا صدوقا محدثا، وكان شديدا على أهل الريب والبدع، قديم السماع من أبي إسحاق.

وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من «طبقات المدلسين» ص٤٦، رقم (٩١)، وقال: مشهور بالتدليس وصفه النسائي وغيره بذلك.

وقال في «الهدي» ص٤٣١: أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه، ولم أر في البخاري من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه: كالثوري وشعبة، لا عن المتأخرين كابن عيينة وغيره.

وقال في «التقريب» ص٤٩٣، رقم (٥٠٦٥): ثقة مكثر عابد، من الثالثة، اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك ع. **خلاصة حاله**: أنه ثقة ثبت مكثر عابد اختلط بأخرة، مدلس، ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة ممن يعدُّ تدليسهم قادحًا. واختلاطه هنا لا يضر لأن رواية الثوري عنه قبل الاختلاط.

(الجرح والتعديل ٣١٥/٦، رقم (١٠٥٩٧)، والمراسيل لابن أبي حاتم ص١٤٥-١٤٦، رقم (٢٦٥)، وعلل الحديث ٢٨٨/٥، رقم (١٩٨٩)، وتهذيب الكمال ١٠٢/٢٢، رقم (٤٤٠٠)، وجامع التحصيل ص٣٦٧، رقم (٥٧٦)، والتهذيب ٥٦/٨، رقم (١٠٠).

الأسود بن يزيد: **الأسود بن يزيد** بن قيس النَّخَعِي، أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الرحمن. قال أحمد: ثقة من أهل الخير، وقال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث صالحة، وقال العجلي: كوفي جاهلي ثقة رجل صالح.

وقال الحافظ في «التقريب» ص١٤٠، رقم (٥٠٩): ثقة مكثر فقيه، من الثانية، مات سنة أربع، أو خمس وسبعين، ع. **خلاصة حاله** أنه ثقة.

(الطبقات الكبرى ٢٨٩/٦، وثقات العجلي ٧٢/٢، رقم(١٠٢٠)، والجرح والتعديل ٢٠٩/٥، رقم (٩٨٦)، والمراسيل لابن أبي حاتم ص١٢٩، رقم(٢٢٢)، وثقات ابن حبان ٧٨/٥، وتهذيب الكمال ٥٣٠/١٦، رقم (٣٧٥٨)، والتهذيب ١٢٧/٦، رقم (٢٨٨).

عائشة بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنها الصحابية الجليلة، سبقت في النموذج الثاني.

دراسة إسناد الإمام ابن أبي شيبة بالوجه الثاني:

إسماعيل بن إبراهيم: هو إِسْمَاعِيْلُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ مِقْسَمٍ، أَبُو بِشْرٍ، الأَسَدِيُّ مَوْلاَهُمْ، البَصْرِيُّ، الكُوْفِيُّ الأَصْلِ، المَشْهُوْرُ: بِابْنِ عُلَيَّةَ؛ وَهِيَ أُمُّهُ. قَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِيْنِيِّ: مَا أَقُوْلُ إِنَّ أَحَدا أَثْبَتُ فِي الحَدِيْثِ مِنْ إِسْمَاعِيْلَ.

(٣٧) كذا في العلل لأحمد ٣٦٣/٢، رقم (٢٦١١) والذي في "الكواكب النيرات" ص٦٦، رقم (٤٢)، قال أحمد: ثقة، إلا أن الذين حملوا عنه إنما كان حملهم عنه بآخرة.

وقال ابن سعد: وَكَانَ ثِقَةً، ثَبْتًا فِي الْحَدِيثِ، حُجَّةً. وَقَال يعقوب بن شَيْبَة: إسماعيل علية ثبت جدا. وقال أبو حاتم: ثقة متثبت في الرجال. وَقَال النَّسَائي: ثقة ثبت. وقال ابن القطان: هو ثقة إمام في الفقه والحديث. وَقَال ابْن مَعِين: كَانَ ثقة مأمونا صدوقا مسلما ورعا تقيا. وَقَال أَحْمَد: إليه المنتهى فِي التثبت بالبصرة.

وقال ابن حجر: ثقة حافظ. تُوُفِّيَ بِبَغْدَادَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةٍ، عَنْ ثَلَاثٍ وَثَمَانِيْنَ سَنَةً. **وخلاصة حاله أنه:** ثقة ثبت حجة حافظ ناقد. يُنظر: الطبقات الكبرى (٣٢٥/٧)، والجرح والتعديل (١٥٣/٢)، وتهذيب الكمال (٢٣/٣)، والسير (١٠٧/٩)، وتذكرة الحفاظ (٢٣٥/١)، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص٦١)، والكاشف (٢٤٣/١)، وميزان الاعتدال (٢١٦/١)، وشرح علل الترمذي (٧٠٠/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٧٧/١)، والتقريب (ص١٠٥).

– **شعبة بن الحجاج**: ثقة ثبت حافظ حجة متقن أمير المؤمنين في الحديث، ويخطئ في الأسماء قليلًا، وهذا لا يقدح في عامة ضبطه، ومن أثبت الناس في قتادة، ومنصور بن المعتمر، والأعمش، وقد غلط في بعض ما روى عن الأعمش، وأثبت في الحَكَم بن عُتَيْبَة من الأعمش، وأعلمُ بحديث الحَكَم بن عُتَيْبَة، تقدم النموذج الأول.

الحَكَم بن عُتَيْبَة: هو الحكم بن عُتيبة الكندي مولاهم، أبو محمد الكوفي. قال ابن مهدي: ثقة ثبت, ولكن يختلف معنى حديثه. قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، زاد النسائي ثبت. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يُدلِّس. وقال الحافظ: ثقة ثبت فقيه إلا أنَّه رُبما دلَّس, من الخامسة, مات سنة ثلاث عشرة أوبعدها، وله نيف وستون. **خلاصة حاله:** ثقة ثبت فقيه إلا أنَّه رُبما دلَّس (الجرح والتعديل ١٢٣/٣، رقم (٥٦٧)، وتهذيب الكمال ١١٤/٧، رقم (١٤٣٨)، والتهذيب ٣٧٢/٢، رقم (٧٥٦)، وطبقات المدلسين ص٣٤، رقم (٤٣)، والتقريب ص٢١٢، رقم (١٤٥٣).

إبراهيم بن يزيد: هو إِبْرَاهِيْمُ بنُ يَزِيْدَ بنِ قَيْسٍ أَبُو عِمْرَانَ النَّخَعِيُّ، اليَمَانِيُّ، ثُمَّ الكُوْفِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ. وَهُوَ ابْنُ مُلَيْكَةَ، أُخْتِ الأَسْوَدِ بنِ يَزِيْدَ. رَوَى عَنْ: مَسْرُوْقٍ، وَعَلْقَمَةَ بنِ قَيْسٍ، وَعَبِيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَخَلْقٍ سِوَاهُم مِنْ كِبَارِ التَّابِعِيْنَ. وَرَوَى عَنْهُ: الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ، وَعَمْرُو بنُ مُرَّةَ، وَحَمَّادُ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم. ثقة إلا أنه يرسل كثيرا، وفي خصوص حديثنا أرسل عن علقمة. وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود. وكان يقول: إِذَا حَدَّثْتُكُم عَنْ رَجُلٍ عَنْ عبدالله بنِ مَسْعُوْدٍ، فَهُوَ الَّذِي سَمِعْتُ، وَإِذَا قُلْتُ: قَالَ عبدالله، فَهُوَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ عبدالله. وأثبت أصحابه منصور والأعمش والحكم وحماد بن أبي سليمان على خلاف في ترتيبهم. مَاتَ: سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِيْنَ، وهو ابن خمسين أو نحوها. قال الحافظ في التقريب: ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، من الخامسة. **خلاصة حاله**: ثقة يرسل. يُنظر: الثقات للعجلي (٢٠٩/١)، والثقات لابن حبان (٨/٤)، والجرح والتعديل (١٤٤/٢)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص٨)، والسير (٥٢٠/٤)، وجامع التحصيل (ص١٤١)، وشرح علل الترمذي (٧١٣/٢)، وتهذيب التهذيب (١٧٧/١)، والتقريب (ص٩٥).

الأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعِي، ثقة مكثر تقدم في الوجه الأول.

عائشة بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما الصحابية الجليلة، تقدمت الترجمة لها في النموذج الثاني.

دراسة متابعة عبد الرحمن بن الأسود النخعي لإبراهيمَ النخعي عند الإمام أحمد بالوجه الثاني:

يزيد بن هارون بن وادي، الوَاسِطِي، ثقة متقن، تقدم في المسألة الثانية.

الحجَّاج بن أرطاة: هو حَجَّاجُ بنُ أَرْطَاةَ بنِ ثَوْرِ أَبُو أرطاة النَّخَعِيُّ الكُوْفِيُّ، الفَقِيْهُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ. اختلف في حاله جدا بين التحسين والتضعيف. وقد أثنى عليه غير واحد. قال عطاء بن أبي رباح: سيد شباب أهل العراق

حجاج بن أرطاة. وقَالَ سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ يَقُوْلُ: مَا جَاءنَا مِنْكُم مِثْلَهُ -يَعْنِي: حَجَّاجَ بنَ أَرْطَاةَ-. وَقَالَ حَفْصُ بنُ غِيَاثٍ: قَالَ لَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَوْما: مَنْ تَأْتُونَ؟ قُلْنَا: الحَجَّاجَ بنَ أَرْطَاةَ. قَالَ: عَلَيْكُم بِهِ، فَإِنَّهُ مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْرَفُ بِمَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ مِنْهُ. وقَالَ وَكِيعٌ: جَاءَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَحَادِيثَ، فَلَمَّا قَامَ قَالَ الْحَجَّاجُ: أَيَظُنُّ ابْنُ أُمِّ الثَّوْرِيِّ أَنَّا فَرِحْنَا بِمَجِيئِهِ؟ قَالَ وَكِيعٌ: أَوَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْرَحَ إِذَا جَاءَهُ سُفْيَانُ؟ قلت: وكان فقيها. قَالَ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيْرُ بنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بنُ سَعْدٍ، عَنِ الحَجَّاجِ بنِ أَرْطَاةَ، فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ الله، ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا الحَجَّاجُ ابْنَ ثَلاَثِيْنَ، أَوْ إِحْدَى وَثَلاَثِيْنَ سَنَةً، فَرَأَيتُ عَلَيْهِ مِنَ الزِّحَامِ مَا لَمْ أَرَ عَلَى حَمَّادِ بنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَرَأَيتُ عِنْدَهُ مَطَرا الوَرَّاقَ، وَدَاوُدَ بنَ أَبِي هِنْدٍ، وَيُوْنُسَ بنَ عُبَيْدٍ، جُثَاةً عَلَى أَرْجُلِهِم، يَقُوْلُوْنَ: يَا أَبَا أَرْطَاةَ! مَا تَقُوْلُ فِي كَذَا؟ يَا أَبَا أَرْطَاةَ! مَا تَقُوْلُ فِي كَذَا؟ وَقَالَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: سمعت سفيان يقول: ما تأتون أَحَدًا أَحْفَظَ مِنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةَ. وقال البزار وعبدالرَّحْمَنِ بنُ خِرَاشٍ: كان حافظا مدلسا. واللفظ للبزار. وقَالَ شُعْبَةُ: اكْتُبُوا عَنْ حَجَّاجٍ وَابْنِ إِسْحَاقَ، فَإِنَّهُمَا حَافِظَانِ. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالقَوِيِّ. وقال في السنن: ضَعِيفٌ وَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وقال إسماعيل القاضي: مضطرب الحديث لكثرة تدليسه. وقال مُحمد بن نَصر: الغالب على حديثه الإرسال والتدليس وتغيير الألفاظ. وذكره ابن حجر في المدلسين في المرتبة الرابعة. قال الحفظ في التقريب: صدوق كثير الخطأ والتدليس، من السابعة.

قلت: **وخلاصة حاله** أنه فقيه صدوق حافظ على أعدل الأقوال فيه، كثير الحديث، وقول من ضعفه محمول على إرساله وتدليسه وتغييره ألفاظ الحديث. والقول بسوء حفظه يتنزل على هذا التغيير. وهو مدلس من الرابعة، يُنظر: الطبقات الكبرى (٣٥٩/٦)، والثقات للعجلي (٢٨٤/١)، وسنن النسائي (٩٢/٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢٧٨/١)، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص٦٧)، وذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين (ص٤٧)، وتهذيب الكمال (٤٢٠/٥)، والسير (٦٨/٧)، وتاريخ الإسلام ت بشار (٨٣٩/٣)، والمغني في الضعفاء (١٤٩/١)، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي (ص١٦٠)، وإكمال تهذيب الكمال (٣٨٦/٣)، وتهذيب التهذيب (١٩٦/٢)، والتقريب (ص١٥٢)، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص٤٩).

عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، قال ابن معين والنسائي والعجلي وابن خراش: ثقة. قال الحافظ في التقريب: ثقة، من الثالثة، مات سنة تسع وتسعين. و**خلاصة حاله**: ثقة، ينظر: (الجرح والتعديل ٢٠٩/٥، ومعرفة الثقات ٧٢/٢، والثقات ٧٨/٥، والتهذيب ١٢٦/٦، والتقريب ٣٣٦/١).

أبوه: هو الأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعِي، ثقة مكثر تقدم في الوجه الأول

عائشة بنت أبي بكر الصديق ل الصحابية الجليلة، سبقت الترجمة لها في النموذج الثاني.

أما متابعة أبي سلمة بن عبد الرحمن المدني، وعروة بن الزبير الأَسَدِي للأسود النخعي في رواية هذا الوجه فأخرجها الإمامان: البخاري ومسلم في «صحيحيهما» كما تقدم في التخريج، فهي غنية عن الدراسة.

النظر في الخلاف، وبيان الجمع، وقرائنه:

بناء على ما تقدم في التخريج، ودراسة الأسانيد، وأحوال الرواة عن المدار . هو الأسود بن يزيد.. نجد أن **الوجه الأول** رواه عنه: عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السَّبِيعِي، وهو ثقة ثبت. كما أن هذا الوجه أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» **دون قوله: "قبل أن يمس ماء"** مما يجعل اللفظة المذكورة معلولة عندهما، **كما تقدم.**

في حين أن الوجه الثاني رواه عنه: إبراهيمُ بن يزيد النَّخَعِي، وهو ثقة، وعبدُ الرحمن بن الأسود النخعي، وهو ثقة، ولا يعلُّ بِضَعْف الحجَّاج بن أرطاة في الطريق إليه، لأنه قد توبع عليه بمحمد بن إسحاق المدني، عند الدارمي وغيره، كما أن رواية إبراهيم النخعي أخرجها مسلم في «صحيحه»، كما أن عبد الرحمن بن الأسود من أبناء المدار، وآل الرجل أعرف به من غيرهم، كما أنهما نَخَعِيَّان من بلد الأسود بن يزيد النخعي، فهما أعرف بروايته من غيرهم، كما أنه قد توبع عليهما بمتابِعَيْن قاصِرَين عند البخاري ومسلم، وهما: أبو سلمة بن عبد الرحمن المدني، وعروة بن الزبير بن العوام الأَسَدِي، وهما ثقتان مع تثبُّت أحدهما، كما تقدم.

هذا، قد اختلف الأئمة في الترجيح أو الجمع بين هاتين الروايتين:

فذهب جمهور أئمة الحديث إلى أن أبا إسحاق السبيعي وَهِمَ في هذا الحديث، وعليه رواية إبراهيم بن يزيد النَّخَعِي، وعبد الرحمن بن الأسود النخعي هي المحفوظة:

قال الإمام ابن مهدي: كما في « الأوسط » لابن المنذر فيما تقدم:– «سألت سفيان عن هذا الحديث فأبى أن يحدثني، وقال: «**هو وهم**»، يعني: حديث الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود، عن عائشة ﵂ .

وقال سفيان الثوري: كما نقله عنه ابن ماجه في «سننه» فيما تقدم : «فذكرت الحديث يوما، فقال لي إسماعيل . وهو ابن أبي خالد: يَا فَتَى، يُشَدُّ هَذَا الْحَدِيثُ بِشَيْءٍ»[٣٨].

وقال شعبة بن الحجاج: كما في هذه المسألة كما حكى علي بن نصر الجَهْضمي عنه أنه قال: «قَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنَامُ جُنُبًا، **وَلَكِنِّي أَتَّقِيهِ**».

وقال يزيد بن هارون: كما في سنن أبي داود فيما تقدم: «**هذا الحديث وهم**، يعني: حديث أبي إسحاق».

وقال أحمد بن صالح: كما في «التلخيص الحبير» ٣٧٨/١ : «لا يحل أن يروى هذا الحديث» وفسره الحافظ ابن رجب في «الفتح» ٣٦٢/١ بقوله: «يعني: أَنَّهُ خطأ مقطوع بهِ، فلا تحل روايته مِن دون بيان علته».

وأَبَى علي بن الجعد أن يحدِّث به، وقال: «ليس العمل عليه» (مسند ابن الجعد ٢٦٧/١، رقم (١٧٦٤) **وقال الإمام أحمد:** كما في «التلخيص الحبير» ٣٧٨/١ : «إنه ليس بصحيح».

وقال أيضًا كما في «المغني» ١٦٩/١ . «أبو إسحاق روى عن الأسود حديثا خالف فيه الناس، فلم يقل أحد عن الأسود مثل ما قد قال، فلو أحاله على غير الأسود».

وقال الإمام مسلم: في «التمييز» كما تقدم . «فَهَذِهِ الرِّوَايَة عَن أبي اسحاق خاطئة وَذَلِكَ أَن النَّخعِيّ وَعبد الرَّحْمَن بن الأسود جَاءَا بِخِلَاف مَا روى أَبُو اسحاق».

وقال الإمام أبو داود: في رواية أبي الحسن ابن العبد عنه . أنه قال: «هذا الحديث ليس بصحيح» (كما في «النكت الظراف» المطبوع بهامش تحفة الأشراف ٣٨٠/١١، رقم (١٦٠٢٣).

وقال الإمام الترمذي: في «جامعه» كما تقدم . «وقد روى غيرُ واحد: عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ: "أنه كان يتوضأ قبل أن ينام"، وهذا أصح من حديث أبي إسحق، عن الأسود، وقد روَى عن أبي إسحق هذا الحديثَ شعبةُ والثوريُّ وغيرُ واحد، **ويرون أن هذا غلط من أبي إسحق**».

(٣٨) كذا في المطبوع من سنن ابن ماجه، ونقل ابن الملقن في «البدر المنير» ٥٦٨/٢: عن إسماعيل، أنه قال: «**يا فتى، سند هذا الحديث سيئ**».

وقال الإمام النسائي: في «السنن الكبرى» ٢١٢/٨، رقم (٩٠٠٢) بعد أن أخرج جملة من الأحاديث الصحيحة عن السيدة عائشةﷺ بلفظ مقارب: «إن النبي ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة»: «خالفهم أبو إسحاق».

وقال الأثرم: في «علله» .كما في «التلخيص الحبير» ٣٧٨/١ .: «لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا إبراهيم وحده لكفى، فكيف وقد وافقه عبد الرحمن بن الأسود وكذلك روى عروة وأبو سلمة عن عائشة ﷺ».

وقال الإمام الدارقطني: في «العلل» ٢٤٨/١٤، رقم (٣٥٩٨): «**والصحيح من ذلك**: ما رواه عبد الرحمن ابن الأسود وإبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة».

وقال الإمام ابن عبد البر: في «التمهيد» ٣٩/١٧: «يقولون إن الخطأ فيه من قبل أبي إسحاق؛ لأن إبراهيم النخعي روى عن الأسود عن عائشة قالت:..» فذكر نحوه.

قال ابن مفوز الشاطبي .كما نقل عنه ابن القيم في «تهذيب السنن» ٢٧٩/١ .٢٨١ معقبًّا على تصحيح ابن حزم لرواية أبي إسحاق السبيعي .: «وهذا كله تصحيح للخطأ الفاسد بالخطأ البين. أما حديث أبي إسحاق من رواية الثوري وغيره، فأجمع من تقدم من المحدثين، ومن تأخر منهم أنه خطأ منذ زمان أبي إسحاق إلى اليوم، وعلى ذلك تلقوه منه وحملوه عنه.

وهو أول حديث أو ثانٍ مما ذكره مسلم في كتاب "التمييز" له مما حمل من الحديث على الخطأ؛ وذلك أن عبد الرحمن بن يزيد، وإبراهيم النخعي، . وأين يقع أبو إسحاق من أحدهما؟ فكيف باجتماعهما على مخالفته . رويا الحديث بعينه عن الأسود بن يزيد عن عائشة ﷺ: "كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبا، فأراد أن ينام توضأ وضوءه للصلاة".

فحكم الأئمة برواية هذين الفقيهين الجليلين عن الأسود على رواية أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة: "إنه كان ينام ولا يمس ماء"، ثم عضدوا ذلك برواية عروة، وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي قيس عن عائشة ﷺ، وبفتوى رسول الله ﷺ عمر بذلك حين استفتاه.

وبعضُ المتأخرين من الفقهاء الذين لا يعتبرون الأسانيد، ولا ينظرون الطرق يجمعون بينهما بالتأويل فيقولون: "لا يمس ماء للغسل"، ولا يصح هذا، وفقهاء المحدثين وحفاظهم على ما أعلمتك» **انتهى**.

وقال ابن مفوز أيضًا .كما في «التلخيص الحبير» ٣٧٨/١، ٣٧٩ .: «أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي إسحاق» فتعقبه الحافظ بقوله: «كذا قال، وتساهل في نقل الإجماع، فقد صححه البيهقي، وقال: إن أبا إسحاق قد بين سماعه من الأسود في رواية زهير عنه، وجمع بينهما ابن شريج على ما حكاه الحاكم عن أبي الوليد الفقيه عنه».

وقال الحافظ ابن القيم في «تهذيب السنن» ٢٨٣/١: «والصواب ما قاله أئمة الحديث الكبار مثل يزيد بن هارون، ومسلم، والترمذي وغيرهم من أن هذه اللفظة وهم وغلط، والله أعلم». وقال في «زاد المعاد» ١٥٤/١: «وهو غلط عند أئمة الحديث».

وقال الحافظ ابن رجب: في «الفتح» ٣٦١/١: «ويرون أن هَذا غلط مِن أبي إسحاق». وقال أيضًا فيه ٣٦٢/١: «وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث مِن السلف على إنكاره على أبي إسحاق، مِنهُم: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم بن حجاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزجاني، والترمذي، والدارقطني». وقال أيضًا ٣٦٣/١ في رواية أبي إسحاق: «وأما الفقهاء المتأخرون، فكثير

مِنهُم نظر إلى ثقة رجاله، فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواة ثقة فَهوَ صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفة مِن المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي».

ونقل الحافظ: في «لفتح» ٣/٣٢ عن الاسماعيلي أنه قال: «هذا الحديث يغلط في معناه الأسود، والأخبار الجياد فيها "كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ"»، فأعقبه الحافظ بقوله: «لم يرد الإسماعيلي بهذا أن حديث الباب غلط، وإنما أشار إلى أن أبا إسحاق حدث به عن الأسود بلفظ آخر غلط فيه، والذي أنكره الحفاظ على أبي إسحاق في هذا الحديث هو ما رواه الثوري عنه بلفظ: "كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء"». **وقال الحافظ:** في «بلوغ المرام» ص٣٦، رقم (١١٨) عقب الحديث: «**وَهُوَ مَعْلُولٌ**».

وقد علَّل بعض أهل العلم وَهْمَ أبي إسحاق السبيعي في هذا الحديث بأنه اختصر الحديث الذي رواه عن الأسود عن عائشة في صفة قيام النبي ﷺ في قيام الليل:

قال الإمام الطحاوي: في «شرح معاني الآثار» .كما تقدم .: «قالوا: ينبغي له (للجنب) أن يتوضأ للصلاة قبل أن ينام, وقالوا: هذا الحديث غلط؛ لأنه **حديث مختصر، اختصره أبو إسحاق,** من حديث طويل، فأخطأ في اختصاره إياه».

وقال الإمام ابن العربي: في «العارضة» ١/١٤٩: «تفسير غلط أبي إسحاق هو أن هذا الحديث الذي رواه أبو إسحاق ها هنا مختصرا **اقتطعه من حديث طويل فأخطأ في اختصاره...**».

وقال الحافظ: في «الفتح» ٣/٣٢ بعد أن نقل إنكار الحفاظ على أبي إسحاق في هذا الحديث: «**وأظن أبا إسحاق اختصره** من حديث الباب هذا الذي رواه عنه شعبة وزهير، لكن لا يلزم من قولها: "فإذا كان جنبا أفاض عليه الماء" أن لا يكون توضأ قبل أن ينام كما دلت عليه الأخبار الآخر، فمن ثم غلطوه في ذلك».

وذهب بعض الأئمة إلى الجمع بين هاتين الروايتين:

قال الإمام ابن قتيبة: في «تأويل مختلف الحديث» ص ٣٥٠ بعد أن ساق الروايتين المذكورتين: «إن هذا كله جائز، فمن شاء أن يتوضأ وضوءه للصلاة بعد الجماع ثم ينام. ومن شاء غسل يده وذكره ونام. ومن شاء نام من غير أن يمس ماء، غير أن الوضوء أفضل. وكان رسول الله ﷺ يفعل هذا مرة، ليدل على الفضيلة، وهذا مرة ليدل على الرخصة، ويستعمل الناس ذلك، فمن أحب أن يأخذ بالأفضل، أخذ، ومن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ» **انتهى.**

فأعقبه الحافظ في «التلخيص الحبير» ١/٣٧٩ بقوله: «ويؤيده ما رواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة ﵂ مثل رواية أبي إسحاق عن الأسود، وما رواه ابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما» عن ابن عمر [عن عمر ﵁][٣٩]: أنه سأل النبي ﷺ أينام أحدنا وهو جنب قال: **"نعم ويتوضأ إن شاء"**[٤٠]، وأصله في «الصحيحين» دون قوله: "إن شاء"» **انتهى.** فكأن الحافظ جنح إلى الجمع بين الروايتين بذكر متابع، وشاهد.

---

(٣٩) ما بين المعقوفتين سقط من المطبوع، والمثبت من صحيح ابن خزيمة، وابن حبان.

(٤٠) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب الوضوء، باب استحباب وضوء الجنب إذا أراد النوم، ١/١٠٦، رقم (٢١١). وعنه ابن حبان في «صحيحه». كما في الإحسان .كتاب الطهارة، باب أحكام الجنب، ٤/١٨، رقم (١٢١٦). قال: أحمد بن عبدة، أخبرنا سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، **عن عمر ﵁:** أنه سأل رسول الله ﷺ: أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: «**ينام، ويتوضأ إن شاء**» انتهى. **قلت:** إسناده صحيح لتوفر شروط الصحة فيه.

وقال الإمام البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء، ٢٠١/١، «**وحديث أبي إسحاق السبيعي صحيح** من جهة الرواية وذلك أن أبا إسحاق بيَّن فيه سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه، والمدلس إذا بيَّن سماعه ممن روى عنه، وكان ثقة فلا وجه لرده. **ووجه الجمع بين الروايتين على وجه يحتمل**، وقد جمع بينهما أبو العباس بن سُرَيْج، **فأحسن الجمع**، وذلك فيما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سألت أبا الوليد الفقيه فقلت: أيها الأستاذ، قد صح عندنا حديث الثورى عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة ﵂: «أن النبي ﷺ كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء". وكذلك صح حديث نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر ﵄: أن عمر ﵁ قال: يا رسول الله، أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: «نعم إذا توضأ». فقال لي أبو الوليد: سألت أبا العباس بن سريج عن الحديثين **فقال: الحكم لهما جميعا**، أما حديث عائشة ﵂ فإنما أرادت أن النبي ﷺ كان لا يمس ماء للغسل، وأما حديث عمر فمفسر ذكر فيه الوضوء وبه نأخذ» **انتهى**.

وممن تأول قوله: «لا يمس ماء» بالغسل ـ وهذا لا ينافي الوضوء قبل النوم ـ الإمامُ إسحاق بن راهويه في «مسنده»، فقال عقب الحديث ـ كما تقدم ـ: **أي: «لا يغتسل»**.

وقال الإمام الدارقطني: في «العلل» ٢٤٨/١٤: «**وقال بعض أهل العلم: يشبه أن يكون الخبران صحيحين**، وأن عائشة ﵂ قالت: ربما كان النبي ﷺ قدَّم الغسل، وربما أخره، كما حكى ذلك غُضَيف بن الحارث[٤١]، وعبد الله بن أبي قيس[٤٢] وغيرهما، عن عائشة ﵂، وأن الأسود حفظ ذلك عنها[٤٣]، **فحفظ عنه أبو إسحاق تأخير الوضوء والغسل، وحفظ عبد الرحمن بن الأسود، وإبراهيم: تقديم الوضوء على الغسل**».

وقال الإمام ابن حزم: ـ كما في «تهذيب السنن» لابن القيم ٢٧٨/١[٤٤]: «نظرنا في حديث أبي إسحاق، فوجدناه ثابتًا صحيحًا تقوم به الحجة....إن رواية زهير عن أبي إسحاق صحيحة، ورواية الثوري ومن تابعه عن أبي إسحاق صحيحة، ولم تكن ليلة واحدة فتحمل على التضاد، بل كان يفعل مرة هذا، ومرة هذا».

وقال الحافظ ابن رجب في «الفتح» ٣٦٣/١ ـ ٣٦٤: «ثُمَّ اختلفوا في الجمع بينه (بين حديث أبي إسحاق السبيعي) وبين حديث النخعي، عَن الأسود، عَن عائشة في الوضوء، **ولهم في ذَلِكَ مسالك**:

أحدها: أن النبي ﷺ كانَ إذا أراد النوم، وَهوَ جنب توضأ في غالب أوقاته لفضيلة الوضوء، وكان تارة يترك الوضوء لبيان الجواز، وأن الوضوء غير واجب، وأن النوم بدونه غير محرم، وهذا سلكه طوائف مِن الفقهاء مِن أصحابنا، وأصحاب الشَافِعِي وغيرهم.

---

(٤١) **أخرجه ابن أبي شيبة** في «المصنف» كتاب الطهارات، باب في الغسل من قال لا بأس أن يؤخره، ٦٣/١، رقم (٦٧٩)، قال: نا ابن علية، عن بُرْد بن سِنان، عن عُبَادة بن نُسَي، عن غُضَيف بن الحارث، قال: أتيت عائشة ﵂ فقلت: «أرأيت رسول الله ﷺ في أول الليل كان يغتسل من الجنابة أم في آخره، فقالت: «ربما اغتسل في أول الليل، وربما اغتسل في آخره» انتهى. **قلت**: إسناده حسن فيه بُرْد بن سِنَان صدوق له أوهام، وباقي رجاله ثقات.

(٤٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له...، ٢٤٩/١، رقم (٣٠٧)، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن معاوية بن صالح، عن عبد الله بن أبي قيس، قال: سألت عائشة، عن وتر رسول الله ﷺ فذكر الحديث **قلت: كيف كان يصنع في الجنابة؟ أكان يغتسل قبل أن ينام؟ أم ينام قبل أن يغتسل؟ قالت: "كل ذلك قد كان يفعل، ربما اغتسل فنام، وربما توضأ فنام، قلت: الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة"**.

(٤٣) في المطبوع من «العلل»: «عنهما»، والمثبت من مصادر التخريج، وكذا من «نخب الأفكار» ٥٣٩/٢.

(٤٤) لم أجده في "المحلى" لابن حزم.

والثاني: أن حديث أبي إسحاق أريد بهِ: أن النبي ﷺ كانَ ينام، ولا يمس ماء للغسل، فهو موافق لحديث إبراهيم عن الأسود في المعنى، وهذا مسلك أبي العباس بن سريج، والطحاوي وغيرهما. وحديث حجاج، عَن عبد الرحمن بنِ الأسود، عَن أبيه يشهد لهذا التأويل، كما تقدم لفظه.

والثالث: أن النبي ﷺ كانَ إذا أصابته الجنابة مِن أول الليل توضأ ثُمَّ نام نومه الطويل المعتاد مِن الليل، وإن أصابته الجنابة مِن آخر الليل بعد قضاء ورده مِن الصلاة هجع هجعة خفيفة للاستراحة، ثُمَّ قام فاغتسل لصلاة الفجر، وهذا مسلك طائفة مِن العلماء، وسلكه الطحاوي – أيضاً –، وأشار إليه ابن عبد البر وغيره» **انتهى**. ولكن الحافظ ابن رجب لم يرتض بهذا الجمع ولذا قال في «الفتح» ٣٦٥/١ عقبه: «اضطرب أبو إسحاق في هَذا الحديث».

وقال الإمام النووي في «شرحه على مسلم» ٢٨١/٣ بعد أن نقل كلام يزيد بن هارون، والترمذي، والبيهقي المتقدم: «فبان بما ذكرناه ضعفُ الحديث.... **ولو صح لم يكن أيضا مخالفا بل كان له جوابان:**

أحدهما: جواب الإمامين الجليلين: أبي العباس بن سريج، وأبي بكر البيهقي أن المراد "لا يمس ماء" للغسل.

والثاني: وهو عندي حسن أن المراد أنه كان في بعض الأوقات لا يمس ماء أصلا لبيان الجواز؛ إذ لو واظب عليه لتوهم وجوبه، والله أعلم». **وقال ابن التركماني** في «الجوهر النقي» المطبوع بهامش «السنن الكبرى» ٢٠٢/١ جمعًا بين الروايتين: «وهو أن يحمل الأمر بالوضوء على الاستحباب، وفعله عليه السلام على الجواز فلا تعارض، **ويؤيد ذلك ما في صحيح ابن حبان عن عمر ﷺ أنه سأل رسول الله ﷺ أينام أحدنا وهو جنب؟ فقال:** «نعم، **ويتوضأ إن شاء**»[٤٥].

قلت: فإن ذهبنا إلى الترجيح فالوجه الثاني هو المحفوظ عن الأسود النَّخَعِي، وذلك لكثرة رواته من الثقات، ولإخراج البخاري ومسلم له في «صحيحيهما»، ولكونهم من بلديّة المدار، ولكون أحدهما من أبناء المدار، فهو أعرف بروايته من غيرهم. **ولكن هناك قرينة تجمع بين الوجهين**، وهي أن لكل من الروايتين وجها مرجّحا، أما رواية إبراهيم النخعي وغيره فللكثرة وما إلى ذلك من قرائن متقدمة، وأما رواية أبي إسحاق السبيعي فلموافقتها حديثَ عمر ﷺ الذي أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما» كما أشار إليه الحافظ ابن حجر، وابن التركماني فيما تقدم، ومال إلى هذا الجمع عدد من المحدثين والفقهاء كما تقدم، ومما لا يخفى علينا أن الجمع ـ إذا كان ممكنا ـ أولى من الترجيح، **كما ذهب إلى ذلك ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث»** وصح الحديثان جميعا: بالوضوء، وبتركه، وأن الأمر على التخيير، والوضوء أفضل، والله تعالى أعلم.

الحكم على الحديث من وجهيه الراجحين:

الحديث من الوجه الأول صحيح بإسناد الطيالسي؛ لما تقدم في دراسته، **وأما من الوجه الثاني** أيضا فصحيح أيضًا لإخراج الإمام مسلم له في «صحيحه».

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات

– يعتبر علم العلل من أدق علوم الحديث وأغمضها ولا يمكن للمشتغل فيه أن يتوصل إلى نتائج هي أقرب إلى الصَّواب، إلا باستفراغ الوسع في جمع الطرق من مصادرها المختلفة، ويستلزم هذا وجود أكبر قدر ممكن من مصادر السُّنة مطبوعها ومخطوطها عند الباحث ـ والوقوف على أقوال العلماء، والتبصر في أحوال الرجال

(٤٥) تقدم تخريجه آنفا.

جرحا وتعديلا، والتنبه إلى بعض الأمور التي قد تخفى، كأن يكون الراوي ثقة في بعض الشيوخ، أو من أكثرهم ملازمة له..... إلخ.

- أهمية كتب العلل في تخريج بعض الأحاديث؛ أو طرقها فكثيرا ما تتفرد به هذه الكتب مما لا نجده في غيرها، وأنَّ للإمام ابن أبي حاتم جهداً لا يستهانُ به في هذا الكتاب فهو ليس راوياً فقط، ولا جامعاً حسب، بل ناقداً ومعللاً ومدققاً ومحاوراً، ويظهر دقة وعمق كلام الإمامين: أبي حاتم، وأبي زُرعة الرازيين في هذا الفن، وسعة اطلاعهما فيه، فهما ـ بحقٍ ـ فَارِسَا هذا الشأن بلا منازعة.
- أنَّ المنهج النَّقدي عند أئمة العلل شامل للأسانيد والمتون لا كما زعم المستشرقون ومن قلَّدهم من جهلة المسلمين أن المحدِّثين لم يلتفتوا لنقد المتون.

ومن التوصيات التي لمست أهميتها أثناء كتابة البحث، فمن ذلك:

١ – ضرورة العناية بعلم علل الحديث بالنسبة للمشتغلين بالحديث وعلومه، فكثير من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل، وعدم التفطن لدقائقه، وهذا من أكبر أسباب التنافر والاختلاف في الحكم على الأحاديث بين المعاصرين وكبار النقاد.

٢ – تشجيع مدارسة فن العلل لطلابنا، وعدم التهويل من أمره، أو بثُّ الخوف في نفوسهم من خوض غماره، لما في معرفته من فوائد لا تخفى.

٣ – تشجيع طلاب الدراسات العليا للإقبال على دراسة هذا الفن بصورة تطبيقية منهجية جراء الممارسة والتطبيق من خلال كتب العلل، ككتاب "العلل" للإمام ابن المديني، والإمام أحمد، والإمام مسلم، والإمام ابن أبي حاتم، والإمام الدَّارقطني، وغيرهم من جهابذة هذا الفن.

٤ – التشمير عن ساعد الجد، وخوض غمار التأليف في فن العلل، لقلة ما كتب فيه.

٥ – ضرورة الاعتناء بطباعة الرسائل العلمية الأكاديمية في علم علل الحديث، لكي يتمكن الباحثون من الاستفادة منها.

٦ – على طلاب العلم والمختصين بهذا الفن العناية بتحرر معاني المصطلحات العلمية ومدلولاتها عند الحفاظ، وبيان ما بها من اختلاف في الاستعمال؛ حتى يؤمن اللبس، ولا يتأتى هذا في إطار التطبيق العملي بعيدًا عن التنظير والتصور التجريدي فهذا يستغرق أعمار الباحثين والمردود في تصور العلم بدقائقه وتصور المنهج النقدي للمحدثين قليل لعدم التطبيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الباحث

فهرس بأهم المصادر والمراجع:

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبدالله بن أحمد بن الخليل القزويني (المتوفى:٤٤٦هـ)، المحقق: د/ محمد سعيد عمر، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد حجر العسقلاني (المتوفى:٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٤١٥هـ.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري الحنفي، أبي عبدالله، علاء الدين

(المتوفى:٧٦٢هـ)، المحقق: أبي عبدالرحمن عادل بن محمد ـ أبي محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (المتوفى:٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف المراكشي المالكي المعروف بابن المواق (المتوفى:٦٤٢ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد خرشافي، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبدالملك الكتامي الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان (المتوفى:٦٢٨هـ)، المحقق: د/ الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى:٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية ـ الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (المتوفى:٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث ـ حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ ـ ١٩٧٧.

التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبدالله (المتوفى:٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان.

تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى:٤٦٣هـ)، ومعه ذيوله: المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي، وذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، والمستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، والرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

تارِيخ جرجان، لأبي الْقَاسِم حَمْزَة بن يُوسُف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى:٤٢٧هـ)، المحقق: تحت مراقبة محمد عبدالمعيد خان، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى:٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

تأويل مختلف الحديث، عبدالله بن مسلم الدينوري، تحقيق محمد النجار – ط دار الجيل بيروت ١٩٧٢م

التدوين في أخبار قزوين/ تأليف / عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني – تحقيق عزيز الله العطاردي سنة النشر ١٩٨٧– بيروت – دار الكتب العلمية.

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس = طبقات المدلسين، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن

أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:٨٥٢هـ)، المحقق: د/ عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبدالغني بن أبي بكر بن شجاع، أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى:٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى:٨٥٢هـ)، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ

تلخيص المتشابه في الرسم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى:٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاب للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى،

التمييز، للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد الأعظمي، ط٣ – دار الكوثر ١٤١٠هـ

تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، المزي (المتوفى:٧٤٢هـ)، المحقق: د/ بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى:٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور/ محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى:٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.

جهود المحدثين في بيان علل الحديث، لأبي عمر علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى:٧٤٨هـ)، المحقق: حماد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة - مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧

ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي

(المتوفى:٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور، الناشر: مكتبة المنار ـ الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ

سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى:٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي.

سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى:٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.

سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى:٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبدالباقي (جـ٣)، وإبراهيم عطوة (جـ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الدارقطني (المتوفى:٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبدالمنعم شلبي، عبداللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

السنن الصغرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى:٤٥٨هـ)، المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى:٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

سنن النسائي الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى:٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبدالمنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن عبدالله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبي الحسن (المتوفى:٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى:٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، تحقيق وتعليق: مجدي السيد ابراهيم، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى:٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤.

سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن

بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى:٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

سؤالات البرقاني للدارقطني أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى:٣٨٥هـ)، رواية الكرجي عنه، المحقق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي ـ لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

سؤالات الحاكم للدارقطني أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى:٣٨٥هـ)، المحقق: د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

سؤالات السجزي للحاكم، (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري) لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه ابن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى:٤٠٥هـ)، المحقق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

سؤالات السلمي أبا الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار الدارقطني البغدادي (المتوفى:٣٨٥هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبدالله الحميد و د/ خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

سؤالات حمزة للدارقطني أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى:٣٨٥هـ)، المحقق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف ـالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى:٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

شرح علل الترمذي، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى:٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى:٣١١هـ)، المحقق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى:٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: جزء (١): العدد ٥٩، رجب ـ شعبان ـ رمضان ١٤٠٣ هـ، جزء (٢): العدد ٦٠، شوال ـ ذو القعدة ـ ذو الحجة ١٤٠٣ هـ، جزء (٣): العدد ٦٣ ـ ٦٤، ١٤٠٤ هـ.

الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى:٣٢٢هـ)، المحقق:

عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
الضعفاء والمتروكون، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى:٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي ـ حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى:٥٩٧هـ)، المحقق: عبدالله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
الضعفاء: لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى:٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة ـ الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٤..
العلل الواردة في الأحاديث النبوية (علل الدارقطني)، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى:٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة ـ الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي ـ الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى:٢٤١هـ)، رواية ابنه عبدالله، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني, الرياض، الطبعة: ٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠١٠م.
العلل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى:٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبدالله الحميد و د/ خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
العلل، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبي الحسن (المتوفى:٢٣٤هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠.
فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى:٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبدالمقصود، ومجدي بن عبدالخالق الشافعي، وإبراهيم بن إسماعيل القاضي، والسيد عزت المرسي، ومحمد بن عوض المنقوش، وصلاح بن سالم المصراتي، وعلاء بن مصطفى بن همام، وصبري بن عبدالخالق الشافعي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي / الإمام الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ / تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان / المكتبة السلفية / المدينة المنورة – ط-الثانية ١٣٨٨هـ.

قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى:٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى:٣٦٥ هـ، المحقق: مازن محمد، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ ـ ٢٠١٣م.

الكنى والأسماء، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى:٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم ـ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار / للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان شيبة الكوفي العبسي المتوفى سنة ٢٣٥هـ / حققه الاستاذ عامر العمري الأعظمي – الدار السلفية بومباي الهند.

الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى:٢٦١هـ)، المحقق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.١٩٨٤م.

الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لبركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبي البركات، زين الدين ابن الكيال (المتوفى:٩٢٩هـ)، المحقق: عبدالقيوم عبدرب النبي، الناشر: دار المأمون ـ بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٩٨١م.

لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى:٧١١هـ)، الناشر: دار صادر ـ بيروت، الطبعة: الثالثة ـ ١٤١٤هـ.

لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية ـ الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.

المجتبى من السنن = سنن النسائي الصغرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى:٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى:٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي ـ حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي

الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى:٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = شرح النووي على مسلم، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى:٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

مسند ابن الجعد، لعلي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى:٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ ـ ١٩٩٠.

مسند أبي يعلى الموصلي، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى:٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

مسند أحمد مع حاشية السندي، للإمام لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى:٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

مسند إسحاق بن راهويه، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى:٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ ـ ١٩٩١.

مسند البزار = البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى:٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبدالخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م). وترقيم أحاديث الجزء (١٨) غير متسلسل مع بقية الكتاب، وإنما جعل له المحقق ترقيما مستقلا.

مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى:٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ، الناشر: دار السقا، دمشق ـ سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

مسند الدارمي = سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبدالصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى:٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠م.

مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى:٣٠٧هـ)، المحقق: أيمن علي أبي يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى:٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

مسند الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى:٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور

محمد بن عبدالمحسن التركي، الناشر: دار هجر ـ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى:٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى:٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين ـ القاهرة.
المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى:٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء:٢٥، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي ـ الرياض/ الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م).
معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى:٣٩٥هـ)، المحقق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى:٢٦١هـ)، المحقق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
معرفة علوم الحديث، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، الطبعة: الثانية، تحقيق: السيد معظم حسين.
المغني في الضعفاء، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي – تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي – دار الكتب العلمية – ط١ ١٤١٨هـ.
-مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧ هـ ـ ٦٤٣ هـ).
المنتقى: لابن الجارود عبدالله بن علي النيسأبوري (معه كتاب غوث المكدود بتخريج أحاديث منتقى ابن الجارود) تحقيق أبي إسحاق الحويني، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، دار الكتاب العربي: بيروت.
منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) د. أبو بكر كافي (ص: ٢٥٩) دار ابن حزم بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م.
موطأ مالك ـ رواية يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ مصر.
ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى:٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.
نصب الراية لأحاديث الهداية/ العلامة جمال الدين ابن محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢هـ وصحح أصله/ محمد عوامة/ مؤسسة الريان بيروت – ط- الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.